مشكلة الذهب فى العصر الوسيط (١)

إن الظواهر النقدية هى دون شك أدق الأجهزة المسجلة التى يمكن أن يكشف بها المؤرخ عن الحركات العميقة فى الاقتصاد ، ولكننا لا ننصفها تماماً إذا لم نعترف لها إلا بقيمتها من حيث هى أعراض فقط ، فهذه الظواهر كانت بدورها أسباباً ، وهى أسباب قائمة فعلا ، ولكأنها جهاز تسجيل للزلازل لا يقنع بتسجيل الهزات الأرضية ولكنه يحدثها أحياناً ، وهذا معناه أنه متى علمنا حق العلم تاريخ الذهب أو بعبارة أدق تاريخ الذهب باعتباره أداة للتبادل فى أثناء العصر الوسيط لتجلت لنا تيارات خفية كثيرة وعلاقات عديدة نعجز الآن عن إدراكها ؛ ولكن الموضوع غامض لسوء الحظ وأكثر من ذلك أنه لم يدرس دراسة كافية وكانت دراسته على الأغلب من وجهة نظر مغايرة لوجهة نظرنا هنا ، فعلم النميات (المسكوكات) يشق عليه الخروج من المتاحف ، ولست أرمى الآن إلا إلى تحديد المشاكل الكبرى واقتراح بعض الحلول وهى كلها دون شك حلول مؤقتة وتخمينية ولكنى أرجو أن تكون صالحة لاستخدامها كفروض للبحث(٢) .

لقد ورثت أوربا العصر الوسيط النظام النقدى للامبراطورية الرومانية . وكيف يمكن أن يكون الأمر على خلاف ذلك والجرمان — وهم أكثر تخلفاً فى هذا الصدد من الغالة قبل الغزو — لم يكن لديهم إلا فيما ندر نقود خاصة بهم ، وبعبارة أدق ، إن أوربا ورثت النظام النقدى الذى قام بتعديله الامبراطور

---

(١) Bloch, M. Le Problème de l'Or au moyen-âge — *Annales d'Histoire Economique et Sociale (1933)*" V.
أنظر عن مشاكل الذهب فى العالم المعاصر مجلة Annales ج ٣ (١٩٣١) ص ٣٦١ ، ج ٤ (١٩٣٢) ص ٣٥٩ .

(٢) لمعرفة مصادر الموضوع نرجو القارىء الرجوع إلى « التوجيه إلى المصادر» الملحق بهذه المقالة . أما المراجع التى سنذكرها فى الهامش فهى تتعلق إما بالوثائق ذاتها أو بالأبحاث التاريخية المتخصصة التى لم تذكرها فى « التوجيه إلى المصادر » إلا فيما ندر ، وقد رأيت إغفال المراجع إذا كانت الحقائق المذكورة مما يدخل فى نطاق المعرفة العامة .

قسطنطين وخلفاؤه بعد اضطرابات القرن الثالث ، وكانت الوحدة الأساسية فى هذا النظام النقدى عملة من الذهب المصمت هى الصلدى الذهبى aureus solidus وتحوى عادة ٤٨ و٤ جراماً من الذهب الصافى، أو مايساوى فى قيمته ستة وسبعين فرنكا فرنسيا فى ١٩٣٣(١) . ووجدت فى التداول كذلك عملة ذهبية لأجزاء العملة الأساسية وهى نصف الصلدى وثلث الصلدى ، وإلى جانب الذهب ضربت الفضة بل وضرب النحاس أيضاً، وحددت الدولة نسبة ربطت بها بين قيم تبادل هذه العملات المختلفة ، واستمرت حكومات البرابرة فى البداية على هذا النظام على قدر ما استطاعت من الدقة . وفى الحق كان لابد من الكف عن استخدام النقود النحاسية إلا فى شمال انجلتره حيث كانت المعادن الثمينة نادرة دون شك ، وذلك لأن هذه النقود النحاسية كانت نقوداً مساعدة حقاً ، فقيمتها لا تتناسب مع قيمة المادة المصنوعة منها ، ولم تكن الدول التى اشتد ضعفها أو أصحاب السكة الخاصة الذين كثر عددهم ولاسيما فى بلاد الغالة الفرنجية من القوة اللازمة بحيث يستطيعون أن يفرضوا على التداول رمزاً مجرداً، وعلى النقيض من ذلك استمر ضرب الذهب والفضة فى دور السك، فضربت الصلديات وخاصة ثلث الصلدى فى بلاد القوط الغربيين واللمبارد والفرنجة والانجلوسكسون ولكن ذلك لم يدم طويلا .

وفى الواقع حدث منذ الحقبة الكارولنجية انفصال نقدى قسم أوربا ، وهو فى النظام الاقتصادى من الأعراض الدالة على وجود المتناقضات البينة ، فاستمر العالم البيزنطى فى اتباعه للذهب ولم ينقطع ضرب الصلدى القسطنطينى وإن تغير إسمه فأصبح يعرف بالهبررون ، ولا جدال فى أن نسبة الذهب فيه قد تغيرت وخضعت للتغير الكثير هبوطاً وصعوداً ، لاسيما وأنه قد تضافرت حركات مختلفة على دفعه إلى التناقص الذى يبدو كأنه المصير المحتوم لنقود العصر الوسيط ، ومنها ضرورة وضع العملة الجديدة فى نفس مستوى العملة القديمة التى كانت تنقص حوافها باستمرار ، وقد خرج الصلدى الذهبى على الرغم من هذا كله ظافراً عبر العصور . وفى نحو سنة ١٢٠٠ كانت

---

(١) أى ما يساوى ٢٦٢ قرشاً تقريباً بعملتنا الحالية باعتبار أن ثمن الجرام من الذهب يبلغ (يونية ١٩٦١) ٥ر٥٨ قرشاً .

« الهبربر » لا يزال يساوى وزن المعدن الصافى فيها ثلاثة أرباع الهبربر الرومانية على وجه التقريب وقد وجدت الحكومات العربية من جانبها فى التراث الإدارى المزدوج الذى عاشت عليه وهو تراث الساسانين ملوك الفرس وتراث قياصرة الروم ، تقاليد نظام نقدى يعتمد على الذهب وظلت متمسكة به ، ولا يجب أن ننسى أن بيزنطة والبلاد الإسلامية لم يكن يقصد بها بلاد الشرق فى العصر الوسيط . وظلت العملة الذهبية المضروبة بأسماء حكام البلاد أساس التبادل لا فى البلقان والشرق الأدنى والمغرب فقط ولكن فى إيطاليا الجنوبية البيزنطية ثم العربية فى بعض أجزائها ، وفى صقلية التى كانت تابعة لبيزنطة ثم أصبحت عربية ، وفى معظم أسبانيا وإذا أضفنا إلى ذلك بعيداً عن الشرق روسيا الفاريجية لفترة وجيزة تقرب من نهاية القرن العاشر (١) فأننا نكون قد وضعنا تحت بصرنا خريطة الضرب الرسمى للذهب من منتصف القرن التاسع حتى منتصف القرن الثالث عشر .

أما الغرب لا تينيا كان أوجرمانيا فانه قد سار فى طريق آخر ، ففى الدولة الفرنجية التى شملت فى آخر القرن الثامن إيطاليا الشمالية والوسطى أصدر شرلمان ولويس التقى بعض العملات الذهبية وإن يكن لويس التقى لم يضرب هذه العملات إلا فى سكات نادرة جداً وسداً لحاجات غير عادية ، ولم يجدد أحد من خلفائهم هذه التجربة وكان ضرب الذهب إذ ذاك قد فقد أهميته عند الأنجلوسكسون منذ وقت طويل ، إذا استثنينا العملة المقلدة التى سنعود إلى الكلام عنها فيما بعد ، ولكننا مع ذلك نجد بعض العملات التى ضربت لماما بين حين وآخر حتى عهد اثلرد الثانى (٩٩٨—١٠١٦) ويبدو أن دور السكة التى كثر عددها ونشطت فى بلاد الامبراطورية الرومانية القديمة ، وكذلك دور السكة الحديثة التى ظهرت تدريجاً فى البلاد التى لم يكن بها عملة قومية كألمانيا شرقى الرين وبوهيميا وبولندة والدول السكندناوية لم تصدر عنها إلا عملة فضية بل فئة واحدة منها تقريباً (٢) وهى العملة المعروفة باسم denier

---

(١) تاريخ الاقتصاد الروسى لكوليشر :

J. Kulischer, Russische Wirtschaftsgeschichte, 1925, p. 19

(٢) السكة الألمانية فى عهد الامبراطورية السكسونية والفرانكونية لدانبرج :

H. Dannenberg, Die deutschen Münze der sachsischen und frankischen Kaiserzeit, t. I, Nos. 797 & 1385.

أو الدانق والتى ظهرت فى بلاد الغالة الفرنجية وبعبارة أدق أنها فى شكلها الذى انتشرت به فى أوربا ظهرت فى بلاد الغالة الكارولنجية ثم اتخذها الغرب كله تدريجياً .

وكفت انجلتره عن استخدام عملتها المعروفة باسم sceatta لشدة خفتها ، ومع ذلك فان الدانق كان ضئيل الوزن جداً وكان يساوى فى عهد شرلمان ٣٠ سنتيما تقريباً مقدرة على أساس الفرنك قبل الحرب العالمية الأولى ، وكان يساوى فى فرنسا فى عهد فيليب أغسطس ثمانية سنتيمات تقريباً إذا أخذنا أساساً للموازنة الدانق التورى (المنسوب إلى مدينة تور) أما الصلدى فانه لم يستمر إلا كعملة حسابية فكانت المبالغ لا تزال تذكر بالصلدى ولكن الدفع كان يتم بالعملة التورية أو الدانق فى كافة الحالات التى يكون الدفع فيها بالعملة وبالعملة المحلية ، وحددت قيمة الدانق بصفة عامة وإن لم تكن حددت فى كافة البلاد على أساس أن الصلدى يساوى إثنى عشر دانقاً ، وعلى هذا الأساس أمكن القول بالصلدى الفضى أى الصلدى الذى يمثله الدفع بعملة فضية ، وهذا يشبه القول بصلدى من الحبوب فى حالة الدفع عيناً (١) وفى الغرب كانوا إذا أرادوا أن يستخدموا كلمة نقود أو عملة monnaie فانهم يستخدمون بدلا منها كلمة فضة argent واستمر ذلك قروناً طويلة ، وفضلا عن ذلك فاننا نعلم الأثر الذى خلفته هذه المترادفات فى اللغة الفرنسية فكلمة argent يقصد بها النقود والفضة على حد سواء .

إلا أنه جاء حين لم يعد فيه لهذه المترادفات أساس من الصحة . وفى الواقع يخطىء من قال فى هذا الصدد أن ذلك يرجع إلى بعض الحوادث التى وقعت فى البلاد التى انتزعها الحكام الكاثوليك من المسلمين أو من بيزنطة وحين ضرب الفونس الثامن فى طليطلة منذ ١١٧٥ أول عملة ذهبية قشتاليه فانه لم يفعل أكثر

= وقد أشار إلى عملتين من الذهب من عهد امبراطورين كان اسمهما هنرى (ويحتمل أنهما هنرى الثانى وهنرى الرابع) وإذا كانت هذه القطع غير مزيفة فإنها بإجماع آراء العلماء ليست إلا أنواطاً زخرفية صرفة .

(١) تقاليد دير فريسنج لبتروف : Bitterauf, Die Traditionen des Hochstifts Freising, t. I, Nos. 177 (799, 28 oct.); 620 (836, 23 nov.).

من أنه احتذى فى ذلك حذو أسلافه الخلفاء والأمراء الذين قلد كذلك مثال عملاتهم ، وإذا كان قد ضرب هذه العملة فى ذلك التاريخ فان ذلك يرجع دون شك إلى أن دار السكة الاسلامية بمرسية التى كانت تغذى جزءاً كبيراً من التداول فى ليون وقشتالة توقفت عن عملها(١) وبلغ من قوة هذا الاستمرار أن الأنفوس anfous أو العملة الألفونسية المسيحية كانت تسمى فى فرنسا فى القرن الثالث عشر بالاسم الذى سبق اطلاقه على الدنانير المرابطية وهو المرابوتان marabotins(٢) وكذلك فعل النرُمان فبعد فتحهم جنوب ايطاليا وصقلية ضربوا عملتهم المشهورة بالتارين وبذلك حذوا حذو العرب سادة البلاد القدماء دون أن يضيفوا جديداً .

ولم يتغير شيء فى الخريطة النقدية لأوربا ، كذلك لم يتغير منها شيء حين أنشأ الأمبراطور فردريك الثانى العملة الامبراطورية المعروفة باسم augustale والتى أصدرها فى مسينا وبرنديزى . أما الثورة الحقيقية فانها جاءت نتيجة للرجوع إلى الذهب فى البلاد التى كانت منذ العصر الوسيط الأول حتى ذلك الوقت لا تضرب بصفة رسمية إلا العملة الفضية ، وبدأ ذلك أول ما بدأ فى المدن التجارية بالبحر المتوسط ، ففى سنة ١٢٢٧ حصلت مرسليا من نائب الامبراطور ، وكانت قد أصبحت مؤقتاً مدينة لها استقلال ذاتى ، على حق ضرب الذهب ،

---

(١) أنظر التنظيم النقدى القديم فى ليون وقشتاله لسانخيز — البورنوز :
Cl. Sanchez-Albornoz, La primitiva organizacion monetaria de Léon y Castilla" والمنشور فى سنوية تاريخ القانون الاسبانى : Anuario de historia del derecho español, 1928, p. 335

ويحسن أن نضيف إلى ذلك أن الفونس التاسع ملك ليون منح سنة ١١٩٣ لرؤساء أساقفة كومبوستل حق ضرب الذهب (المصدر السابق ص ٣٣٧) وبذلك شملت سكة الذهب بلاداً لم تخضع قط للنفوذ الإسلامى بالفعل ، إلا أن مركز دار السكة فى هذه البقعة النائية لا يمكن تفسيره بالطبع إلا على أساس المكانة الدينية الفريدة التى كانت لكنيسة سان جاك ، ولم تتغير النتيجة الاقتصادية لهذا الإجراء إذ حلت سكة الحكام المسيحيين محل الدنانير التى سبق تداولها فى أسواق ليون لما كانت معظم البلاد خاضعة للأمراء المسلمين .

(٢) أنظر على سبيل المثال المراسلات الإدارية لالفونس دى بواتيه لمؤلفه مولينييه :
A. Molinier, Correspondance administrative d'Alphonse de Poitiers", t, I, Nos. 643, 644, 702, 863, 870 & 881.

ولـكنها دون شك لم تفد من حصولها على هذا الحق(١) ولم تتخذ مثل هذه الخطوة إلا سنة ١٢٥٢ فى جنوه وفلورنسة فى الوقت ذاته، ثم تبعتها بيروجيا سنة ١٢٥٩ ولوك (قبل ١٢٨٣ بقليل) وميلان فى آخر القرن الثالث عشر تقريباً وفى سنة غير محددة، وأخيراً البندقية التى بدأت فى سنة ١٢٨٤ ضرب الدوكات الشهيرة، وانتشرت عملة فلورنسة بصفة خاصة منذ وقت مبكر انتشاراً كبيراً، ومنذ سنة ١٢٦٥ على الأكثر كان الفلورين المضروب بعلامة زهرة الزنبق الرمزية يتاجر به فى أسواق شمبانيا حيث أدى ما اشتراه شارل دانجو من الفلورين للقيام بحملة على صقلية إلى ارتفاع سعره فى سوق سانت ايولدى بروفان فى تلك السنة (٢). واتخذ الفلورين نموذجاً لمعظم العملات التى ضربت فى دور السك فيما وراء الألب. ذلك أن المثل الذى ضربته إيطاليا لم يلبث أن احتذته البلادالتى تقع فيما وراء الألب. وكان طبيعياً أن يقوم أول الجهود فى هذا السبيل فى المملكتين الرئيسيتين فى الغرب : فى انجلتره منذ ١٢٥٧ وفى فرنسا فى الوقت نفسه تقريباً فى عهد لويس التاسع، ولم تنجح هذه الجهود الأولى فى أية مملكة منهما نجاحاً كبيراً ولم تكن للعملات التى أصدرتها فرنسا أية أهمية حقيقية إلا فى عهد فيليب الجميل — أما انجلتره التى لاحظ فيها بيجولوتى الفلورنسى ١٢٤٠ تقريباً إنعدام أية نقود ذهبية فى لندن(٣) فانها لم تعد إلى المحاولة إلا بعد قرن تقريبا فى ١٣٤٤. وقامت الامارات الغنية فى الأراضى المنخفضة — فلاندر بين عامى ١٣٠٠، ١٣١٢ وبرابانت بين ١٣٠٠، ١٣١٥، وهينو ولوكسمبورج وأسقفية ليبج

---

(١) التاريخ الدبلوماتى لعصر فردريك الثانى : Huillard — Bréholles, Historia diplomatica Frederici secundi, t, II, p. 688 (1226, 8 nov.)

(٢) بيان إيطالى بأسعار عملة تروا (ألمس) من القرن الثالث عشر لشاوبه : A. Schaube, Ein italienischer Coursbericht von der Messe von Troyes aus dem 13. Jahrhundert والمنشور فى مجلة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى : Zeitschrift für Social- und Wirtschaftsgeschichte, t, V 1897, p. 299.

(٣) أعمال التجارة لمؤلفه بانينى، عن العشر : Pratica della mercatura, Pagnini, Della decima," t. III, 1766, p. 260.

وهذه الملاحظة تؤيد أن الجزء الخاص بانجلتره فى هذا الكتاب وضع قبل ١٣٤٤ وهى دلالة يجب أن يذكرها الباحث الذى نأمل أن يعتزم يوماً القيام بالدراسة النقدية التى تنقصنا لهذا النص الشهير.

فى النصف الأول من القرن الرابع عشر بضرب عملتها المعروفة بالفلورين(١) كذلك كان الحال فيما بين ١٣٠٨ ، ١٣٤٢ فى المجر التى امتازت بقدرتها على الاعتماد على مناجمها الخاصة .

ثم كان دور ملك بوهيميا فى سنة ١٣٢٥ وتبعه بعد قليل كثير من الأمراء الألمان كرئيس أساقفة كولونى ، والإمبراطور لويس البافارى ، وكونت جورتز ، ودوق النمسا ، كما تبعه سنة ١٣٤٠ أهم المراكز التجارية فى الشمال وهو لوبك (٢) وانضم القصر البابوى وكان إذ ذاك فى افينون إلى هذه الحركة منذ سنة ١٣٢٢ ، وهنا يجب أن تتوقف قصة هذا الغزو إذ أن قلة الأبحاث وأدوات البحث قضت عليها بأن تكون ناقصة ، ولو أنها كانت أكثر تفصيلا لظهر فيها كثير من التقهقر — وسنرجع إلى ذلك فيما بعد — وكثير من البطء أيضاً . وفى أقصى حدود العالم الكاثوليكى لم تقرر بولندة أن تخاطر بالقيام بهذه التجربة إلا سنة ١٥٣٨ ، ومن المعلوم أن ضرب الفضة لم يتوقف بحيث أن النظام النقدى الجديد يمكن وصفه بسهولة بأنه نظام معدنى مزدوج بشرط ألا نبالغ فى تشبيهه بالنظام المعدنى المزودج المعروف كما تحدد معناه فى القرن التاسع عشر ، فالضرب الحر لم يوجد فحسب كما كان الحال فى عهد الامبراطورية الرومانية ولكن — كما سنرى فيما بعد — كان دور كل معدن من المعدنين المسكوكين فى الاقتصاد يختلف عن دور الآخر اختلافاً كبيراً بحيث يصعب القول بأنه كان يمكن فعلا تبادل كل منهما بالآخر .

---

(١) أنظر عن البلاد التى ضمت فيما بعد للتاج النمسوى «لوشين فون ابنجرويت فى مجلة النميات : Luschin von Ebengreuth — Numismatizche Zeitschrift," t. XLII, 1909, p. 169 وقد نسبت « حوليات رينهاردبرون : Annales Reinhardbrunnenses » وهى لم تصل الينا إلا فى صورة تجميع متأخر عدل فيه مراراً — إلى الامبراطور أوتو الرابع مشروع تقرير ضريبة قدرت أولا بقطعة من الذهب على كل محراث ثم قدرت بقطعتين وكذلك نيته فى حالة ولادة ثلاث بنات للزوجين فى أخذ الابنة الثالثة للحريم حيث يختار الامبراطور بنفسه محظياته ولعل فى ذلك ما يكفى لتقدير قيمة هذه الشهادة (طبعة Wegele فى « مصادر تاريخ تورنجيا » Thuringische Geschichtsquellen," t. I, p. 128 & 134).

(٢) أغفلت للأسباب التى سبق ذكرها ما حدث فى أسبانيا ، وجدير بالذكر أنه حتى فى أسبانيا يبدو أن أراجون لم تقم بسك الذهب قبل سنة ١٣٤٦ ، انظر A. Heiss « وصف عام للنقود الأسبانية المسيحية » : "Descripcion general de las monetas hispano-cristianas"

وهذه الأحداث تثير مشكلة مزدوجة يمكن وصفها بعبارة بسيطة : لماذا كف معظم أوروبا فى القرن التاسع أو فيما يقرب منه عن سك الذهب بصفة رسمية ؟ ولماذا عادت إليه فى القرن الثالث عشر ؟ ولننظر أولا إذا كان فى الإمكان إيجاد حل يتفق مع معلوماتنا الخاصة بالسك والتى سبق أن عرضنا لها ثم نواجه هذا الحل بالظواهر الأشد تعقيداً التى تركناها جانباً مضطرين كحالة التداول والسكة المزيفة .

* * *

هناك حقيقة كبرى تتحكم بالضرورة فى كافة محاولات التفسير وهى أن أوروبا الغربية والوسطى لم تكن تنتج ولم يكن فى إمكانها أن تنتج إلا ذهباً قليلا ، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للفضة ، فمناجم مل فى بواتو عاونت على تغذية السكة الميروفنجية ، ومناجم الماسيف سنترال (الهضبة الوسطى) لم تمد دور السكة الفرنسية فى خلال العصر الوسيط فحسب ولكن إنتاجها كان يصدر إلى انجلترا بل وإلى البلاد الإسلامية (١) أما مناجم سردينيا فأنها تفسر إلى حد كبير الأطماع التى أثارتها هذه الجزيرة فى نفس الجمهوريتين الكبيرتين الفاتحتين فى إيطاليا جنوة وبيزة . وهيأ فتح مناجم هارتز فى عهد الأسرة السكسونية الزاهر دعامة مالية قوية لسلطان ملوك هذه الأسرة ، وكان المعدن المستخرج فى هذه المناجم يباع كذلك فى أسواق انجلترا(٢) وليس هذا إلا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

ومما لا شك فيه أن ندرة الفضة غالبا ما أثرت تأثيراً سيئاً فى السك ولاسيما

---

(١) A. Hughes وC. G. Crump فى النقود الانجليزية فى عهد ادوارد الأول : 'The English Currency under Edward I' فى المجلة الاقتصادية : The Economic Journal, 1895, p. 58 (وذكر بها فضة ليموج) ـ J. Petit فى محاولة لاسترجاع أقدم وثائق مجلس المحاسبات : Essai de restitution des plus anciens mémoriaux de la Chambre des Comptes (Université de Paris. Bibliothèque de la Faculté des Lettres, t. VII الصفحة المقابلة لرقم ٢٣ ، ص ١٦٦ (قبل ١٨ أكتوبر ، ١٣١)

(٢) Henry of Huntingdon فى " تاريخ الانجليز : "Historia Anglorum" طبعة ت. أرنولد (Rolls Series) ص ٥ ، وقد كتب المؤلف فى أقدم أشكاله سنة ١١٢٩ .

أن حق ضرب العملة تجزأ إلى أقصى حدوده ووضع كثيراً من دور السك بين أيدى حكام لايملكون مناجم حتى أن دوق بافاريا فى عام ١٤٥٥ اعتذر عن سوء عملته باضطراره لشراء المادة الخام فى الخارج(١) ومع ذلك فانه لا يمكن الشك فى أن أوروبا الغربية والوسطى إذا أخذت فى مجموعها استطاعت أن تكفى حاجتها الاستهلاكية من الفضة .

ولكن الأمر كان على النقيض بالنسبة للذهب الذى شح إلى حد كبير ، وكان شحه فى العصر الوسيط الأول أكبر مما كان قبله أو بعده ، إذ نضب كثير من المناجم منذ عصر ماقبل التاريخ والعصر الرومانى ، أو هى على الأقل لم تعد تنتج إلا كميات ضئيلة للغاية ، ومثلها مناجم إيرلنده التى كانت غنية جداً فى العصر البرونزى ، ومناجم البرانس الغربية التى استغلت فى أوائل عهد الامبراطورية الرومانية ولاغرابة فى ذلك : « فان عروق الذهب أو بعبارة أدق رواسبه كما قال دى‌لونى ليست شبيهة بالحقل الذى يمكن أن ينتج محصولا جديداً فى كل عام ولكنها أشبه بالجعبة التى نغترف منها ولا نلبث أن نفرغها(٢) وكانت وسائل الاستغلال أولية جداً فأسرعت بنضوب المناجم ؛ ومن جهة أخرى كانت المناجم التى لا تزال بكراً فى الألب الشرقية وسيليزيا مجهولة ،

---

(١) G. von Karajan فى أبحاث تاريخية نمسوية Das oesterreichische Geschichtsforscher باشراف J. Chmel ج ١ ، سنة ١٨٣٨ ، ص ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، انظر ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ وعن الدوانق الملجوليه انظر A. Germain فى بحث فى أقدم النقود الخاصة بأمراء الاقطاع فى ملجى ومونبلييه 'Mémoire sur les anciennes monnaies seigneuriales de Melgueil et de Montpellier فى أبحاث الجمعية الأثرية بمونبلييه Mém. Soc. Archéologique, Montpellier ج ٣ ، ١٨٥٠ — ١٨٥٤ ، ص ١٩٥ .

(٢) L. de Launay « الذهب فى العالم » "L'or dans le monde 1907, p. 89" وعن تاريخ انتاج الذهب انظر H. Hauser فى « الذهب l'or, 1901 » ، ومقالة موجزة لسوء الحظ أغفلت ذكر المراجع لزيمرمان M. Zimmerman عنوانها « مناطق انتاج الذهب فى العصر القديم والعصر الوسيط » فى مجلة الجمعية الجغرافية بليون : Les foyers de production de l'or dans l'antiquité et au moyen-âge, Bullet. de la Soc. de Géographie de Lyon, t. XX, 1905

ويبدو أنها لم تستقل قبل عام ١٢٠٠ تقريباً (١) صحيح أنه بقى بعد ذلك الذهب الذى يوجد بشكله المعدنى ويجمع ببطء فى مجارى المياه كمجارى السفن والبرانس (وقد عاون ذهب المجارى المائية فى الأريبيج على تغذية سكة تولوز حتى بداية القرن التاسع عشر) ، ومجارى الألب المنحدرة إلى سهل البواووديان بافاريا(٢) ولم يكن ذهب (الرين) أسطورة إذ كان يجمع فعلا فى تلك الرمال الذهبية التى أشاد بذكرها الشعراء الفرنجيون واللاتين فى عهد لويس التقى واعتبروها من أجمل هبات نهر الرين ، وبعد ذلك بثلاثة قرون وصف الراهب تيوفيل أعمال الباحثين عن رقائق الذهب على الشواطىء الرملية ، وبالغت الأديرة الالزاسية فى تقدير امتلاك مجارى الذهب وقيمتها حتى أنها لم تتردد فى تزييف الوثائق فى سبيل

---

(١) انظر عن سيليزيا C. Faulhaber فى « انتاج الذهب السيليزى السابق : Die ehemalige schlesische Goldsproduktion 1896, p. 2. ، ويحتمل أن استغلال الذهب فى كالابريا (وهى المعروفة باسم Bruttium عند الرومان القدماء) كان استغلالا لعروق الذهب الصخرية لا لذهب المجارى المائية — انظر كاسيودور Cassiodore فى «المنوعات Variae»، وعن القرن الحادى عشر انظر Benzo d'Albe فى Scriptores, t. XI, p. 622 (إلا ان بنزو قابل بعد ذلك فى ص ٦٧٨ بين ذهب بلاد العرب وفضة كالابريا) ولكن ايطاليا الجنوبية لم تكن من البلاد الأوربية التى كفت فى القرن التاسع عن ضرب الذهب رسمياً ، ومن ناحية أخرى فان المناجم الأليرية التى أهملت فى عصر الغزوات يبدو أنها لم تجدد قبل القرن الثالث عشر . انظر C. J. Jireček فى « طرق التجارة والمناجم فى الصرب والبوسنة : Die Handelstrassen und Bergwerke von Serbien und Bosnien, Prague, 1879 ص ٤١ وما بعدها . هل استغل الذهب فى القرن الثالث عشر على الأقل فى اقليم الماسيف سنترال ؟ ورد ذكر مارك ذهبى بمونفران فى بعض الحسابات التى عملت لألفونس دى بواتييه (انظر ص ٢٦ هامش ١ فيما بعد) مما دعانى إلى هذا التساؤل ولكنى لم استطع الإجابة عنه .

(٢) Barbier فى جمع الذهب بباميه : La cueillette de l'or à Pamiers فى النشرة الدورية لجمعية العلوم بالاريبج : Bulletin périodique de la Société Ariégoise des Sciences, t. IX, 1903-1904. ؛ H. Heimpel فى التجارة فى مدينة ريجنسبورج : Das Gewerbe der Stadt Regensburg", 1926, p. 159. عدد خاص للمجلة ربع السنوية للتاريخ الاجتماعى والاقتصادى : Beihefte zur vierteljahrsechrift für Soz. und Wirtschaftsgeschichte t, IX. ؛ A. Solmi « فى الادارة المالية فى المملكة الإيطالية فى العصر الوسيط الأول فى سلسلة كتب جمعية يافيسا للتاريخ القومى : L'anmministrazione finanzaria del regno italico nell'alto medio evo, Bibliotheca della Società Pavese di Storia Patria", 2 :1932 — ص ١٢٩ وما بعدها .

الحصول عليها(١) ولكن هذه الحبات البراقة بعد جمعها لم تكن دون شك لتزن كثيراً ، وهى على كل حال شيء قليل جداً بجانب ما كان يستخرج من جبال الأورال والقوقاز والتاى وهندستان أو أنهار إفريقية الاستوائية . ومن الغريب أن البلاد التى أصبحت منذ نهاية العصر الوسيط حتى اليوم أكثر المراكز الاقتصادية نشاطاً فى العالم — كانت الطبيعة قد حرمتها تقريباً من تلك المادة التى حتم التقليد الذى يتحكم الآن أكثر من أى وقت مضى اعتبارها دليلا على الثروة وحاوية لها . وقد يكون هذا التناقض فى الظاهر فقط ، فهذا المعدن الأسطورى قضى على أهل أوربا أن يحصلوا عليه إما بالتبادل وإما بالفتح ، ولا شك أن فقرهم الأول هذا كان أحد الأسباب التى أدت بهم إلى إخضاع العالم أو استغلاله ، ولكن العصر الوسيط الأول لم يكن قد وصل إلى هذا الحد بعد ، وواضح أن ضرب الذهب فيه لم يكن ممكناً إلا بأحد شرطين : الاحتفاظ بمخزون سابق كاف ، أو وجود تيارات تبادل يمكنها أن تجذب نحو الغرب ذهب البلاد المنتجة له أو ذهب البلاد التى كان لديها مخزون كبير. ولنستمع الآن إلى شواهد الحقائق فى هذا الشأن .

* * *

لا شك فى أن الذهب أخذ يتضاءل فى بلاد الجزء الغربى من الأمبراطورية الرومانية القديمة منذ آخر عهد الأمبراطورية . وقد أشار سيماك منذ ٣٨٤ أو ٣٨٥ إلى هذه الظاهرة(٢) وكانت النتيجة الطبيعية لها ارتفاع قيمة العملة الذهبية

---

(١) أرمولد الأسود Ermoldus Nigellus فى سلسلة شعراء العصر الكارولنجى : أتفريد فى كتاب الأناجيل : Poetae aevi Karolini, t. II. p. 83 v. 125 Otfried, 'Evangelienbuch, I v. 72; SS. t. XV, p. 995; XXIII, p. 436, c. 9; Theophilus فى الجداول : "Sechedula" طبعة Ilg المنشورة فى مصادر تاريخ الفن ، ج ٧ : Quellenkunde fur Kunstgeschichte, t, VII" III, 49. وقد وصف بيير تافور Pierre Tafor الأسبانى محلة لاستخراج الذهب من المجارى المائية تقع بين مدينتى بال وستراسبورج وذلك فى ١٤٣٨ — أنظر المنشور الرسمى لكارتليرى : Festschrift A. Cartellieri, 1927, p. 33.

(٢) الرسالة ١٠ : ٢٩ : Ep. X, 29

بالنسبة لمعدن الفضة. ففى ٣٩٧ كانت قيمة لبرا (٣٢٧ جراما) من الفضة تعادل خمسة صلديات فأصبحت أربعة صلديات فى ٤٢٢(١) . وكان لا بد أن تتأثر العملة نفسها وهذا ما حدث أولا فيما وراء الألب إذ لاحظ الأمبراطور ماجوريان فى ٤٥٨ رداءة نوع الصلديات الغالية ، وبعد ذلك بقرن لاحظ البابا جريجوريوس الكبير بدوره أن تلك الصلديات لم تعد تتداول فى ايطاليا ، وفى هذه المرة انطبقت تلك الملاحظة جزئياً على الأقل على سكة الملوك البرابرة الذى استقروا فى بلاد الغالة ، وكذلك اشتهرت الصلديات البرجندية فى جنيف وقالنس وصلديات الأريك الأول ملك القوط الغربيين برداءتها(٢) وكان الانحطاط واضحاً بصفة عامة فى كافة عملات البرابرة ، وامتنع ضرب الصلدى الثقيل أو أوكاد . أما عن ثلث الصلدى فليس أبلغ فى الدلالة من الموازنة بين نسبة الذهب فيه فى أوائل الحقبة وفى آخرها ؛ ففى عهد قسطنطين كان وزن الذهب الصافى فيه ١ر٥١ جراما ، وفى عهد شرلمان كان وزنه الكلى ٠و٩٧٢ من الجرام فقط ووزن الذهب فيه أقل من ٠و٣٩ من الجرام(٣) إذ كان جزء كبير من هذه العملة من الفضة ، وإذا كان الأمر يتعلق بندرة حقيقية فى المعدن الخام نفسه ولا يتعلق فقط كما يظن بنقص قاصر على النظام النقدى فان فن صياغة الذهب يعد فى هذه الحالة شاهداً أميناً . لقد استمر التزين بالحلى الذهبية دون شك ؛ ولكن الذهب فيها كان على ما يقول به المختصون يعالج مع الحرص الشديد على الاقتصاد فيه اقتصاداً كبيراً (٤) وهكذا يبدو أن الكف عن ضرب الذهب فى عهد الكارولنجيين حدث فى نهاية مرحلة استنزف فيها .

---

(١) قانون تيودوسيوس : Cod. Theod. XIII, 2, 1; VIII, 4, 27

(٢) قوانين ماجوريان : Nov. Majoriani, VII, 14 رسائل البابا جريجوار رقم ٦ و ١٠ : Greg. Ep., VI, 10 قانون البرجنديين : Lex Burg. XXI, 7 رسائل أفينوس : Aviti Ep. AA., t. VI, 2, p. 96, I. 33

(٣) أنظر Luschin von Ebengruth فى مجلة Neues Archiv, 1908, p. 449

(٤) تاريخ صياغة الذهب فى فرنسا لهافار : Havard, Histoire de l'orfèvrerie française, 1896, p. 59. وقد بقيت ذكرى هذا النقص قائمة واتخذت شكلا أسطورياً فى ملاحظة غريبة وردت فى الحوليات الأنجلوسكسونية سنة ٤١٨ : « وجمع الرومان كل كنوزهم الذهبية التى كانت ببريطانيا وأخفوا جزءاً منها تحت الأرض حتى لا يعثر عليه أى إنسان أبداً وحملوا ما تبقى معهم إلى بلاد الغالة » .

ولم تؤد الأحداث الاقتصادية وحدها إلى هذه المرحلة التى استنزف فيها الذهب فكان للدين نصيب فيها ، إذ جرى العرف الوثنى الذى استمر بعد اعتناق المسيحية على دفن الزعيم الجرمانى مع حليه وما أكثر الحلى الجميلة التى اختاستها المقابر من الأحياء ! وأدت الأحداث السياسية كذلك إلى دفن كنوز عديدة لم تسترد كلها ، ويقدر عدد القطع الذهبية التى عثر عليها حديثاً فى كنز بوجيزيير بفنديه(١) بأكثر من ثلاثة آلاف قطعة . أما الجزية التى كانت تدفع للغزاة فانها قللت مخزون الذهب فى الأمبراطورية إلى حد كبير ، وخشى الحكام هذا الشر دون أن يستطيعوا علاجه : وقد نص قانون أصدره فالنتنيان وفالنس وجراسيان عام ٣٧٤ تقريبا لا على تحريم تزويد البرابرة بالذهب فحسب ولكن على « العمل بالحيلة لاسترجاع ما ملكوه منه »(٢) .

ولا شك أن جزءاً من الثروة التى سحبت على هذا النحو قد عاد فيما بعد إلى بلاد الامبراطورية الرومانية المغلوبة إلا أن كميات ضخمة — بغض النظر عن أسباب فقد الذهب التى سبق بيانها — كانت قد خرجت منها نهائياً إلى العالم السكندنافى إذ كانت بينه وبين الأمبراطورية المغلوبة أو المنهوبة صلات ليست نادرة . وفيما بعد بقليل ضمت بلاد الشمال إلى هذا التيار الأول فى عهد ملوك البحر نتاج الغزوات والفديات التى كان يدفعها ملوك الفرنجة أو الانجلوسكسون ، وعملات أخرى أو سبائك معدنية اكتسبتها بطريقة شريفة كأجر المرتزقة الذين كان يستخدمهم أباطرة بيزنطة ، وثمن السلع التى كانت تنقل على طول الأنهار الروسية هابطة من البحر البلطى إلى أسواق الشرق . هل نريد أن نشهد فى القرنين التاسع والعاشر ذهباً بكميات ضخمة ؟ إذا استثنينا بيزنطة فانه لم يكن فى أوربا كلها بلاد غير اسكندنافيا يمكن أن تهيىء لنا مثل هذا المشهد . إن القرصنة على ماقال به آدم البريمنى قد جمعت فى جزيرة سيلاند المعدن الثمين : وهو قد تألق فى مقدمة سفن الملك كنوت الكبير كما أنه لا يزال يتألق الآن فى معروضات متاحف ستوكهولم وكوبنهاجن التى احتفظت بذكريات العصر

---

(١) مجلة النميات Revue Numismatique, 1845, p. 15

(٢) قانون جستنيان : C. J., IV, 63, 2.

البطولى(١) ولكن هذه البلاد كانت إذ ذاك تجهل سكة الذهب ولم يستخدم فيها الذهب إلا للزينة وإذا استخدم أحياناً فى المبادلات والأجور فانه كان فى صورة أساور ذهبية يحطمها الزعماء ويوزعونها على أتباعهم . ولما بدأ الملوك فى نهاية القرن العاشر تقريباً يضربون العملة فانهم قلدوا بالطبع سكة البلاد المجاورة وكانت من الفضة ، وفضلا عن ذلك فانه لم تلبث أن حدثت تغيرات كبيرة فى مجرى الحياة — ومنها نهاية الغزوات البحرية وانحطاط التجارة مع الشرق والتجارة الاسكندنافية عامة — قضت على الرخاء القديم .

إلا أن هذه الاعتبارات المختلفة لا تكفى لبيان قلة الذهب فى الغرب ، فالشرق البيزنطى تأثر أيضاً بمعظم الظواهر التى بيناها . فهو قد وقع فريسة للغزو ودفع الجزية كما وقعت الامبراطورية الرومانية فى الغرب ، بل يحتمل أن دفع الجزية قد أفقره أكثر منها . ومن الشرق البيزنطى جاءت معظم الصلديات الذهبية التى يرجع تاريخها إلى مابين ٣٩٥ ، ٥٧٥ وعثر عليها فى البلاد السكندنافية ، وهو أيضاً قد عانى فى القرن السادس أزمة نقدية خطيرة وأزمة فى الذهب بصفة خاصة(٢) ، ولكنه خرج منها ونهض نهضة تبعث على الإعجاب . أما الغرب فانه ظل غارقاً فى الأزمة ، فلم هذا التباين ؟ لقد جرت العادة على تفسير هذا التباين بين الشرق والغرب بحالة الميزان التجارى إذا جاز استخدام مثل هذا المصطلح فى حالة انعدام المعلومات الإحصائية الدقيقة ؛ وحتى نستطيع مناقشة هذا الفرض بحسن أولا أن نحدده قدر الإمكان ، ولكن يجب أن أنبه فى الوقت

---

(١) آدم البريمنى : Adam Bremensis, IV, 6 ، وانظر مؤلفات Encomium Emmae, II, 4 — SS., t. XIX, p. 515 . ملاحظات O. R. Janse صناعة الذهب فى السويد: Le travail de l'or en Suède, 1922 على الصلديات : Note sur les solidi فى مجلة النميات : Revue Numismatique, 1922 ومن المعروف أن بعض قبائل الهيروليين رحلت فى بداية القرن السادس عن الدانوب الأعلى راجعة إلى اسكندنافيا ، وقد عاش أمير من النرويج فى بلاط تيودوريك الكبير .

(٢) انظر الأبحاث الخاصة بالهبرره التى أشرت إليها فى « التوجيه إلى المصادر » ، وفضلا عن ذلك انظر « أزمة نقدية فى القرن السادس » لشارل ديل فى مجلة الدراسات الأغريقية : Ch. Diehl : Une crise monétaire au VIe siècle—Revue des études grecques, t. XXXII, 1919.

نفسه إلى أن هذا الفرض لا يمكن قبوله دون تعديله تعديلا كبيراً ستتضح ضرورته فيما بعد ؛ وليس فى الوقائع التى يعتمد عليها شىء غير صحيح ولكن الصورة النهائية ليست كاملة تماماً

من المحتمل أن الغرب منذ أواخر عهد الامبراطورية الرومانية كان يأخذ من الشرق أكبر مما كان يعطيه ، وليس فى هذه الواقعة أدنى شك فى العصر الفرنجى وما بعده ، وأصبحت حركة التجارة فى الاتجاهين شديدة البطء وأصابها هذا البطء قبل الغزوات العربية ، ولكن هذه الغزوات التى اهتم بها مسيو بيرين بحق عجلت بالتطور ، ومنذ ذلك الحين لم يعد ينقل من الشرق إلى الغرب إلا سلع قل حجمها فأدى ذلك إلى ارتفاع أثمانها ارتفاعاً كبيراً كالأقمشة الثمينة والعاج والأسلحة الفاخرة والتوابل بصفة خاصة . كانت هذه السلع كلها تأتى من الشرق ولم يكن عند الغرب شىء يماثلها يقدمه فى مقابلها ، فتعين عليه إذن أن يدفع ثمن وإرداته نقداً أو سبائك معدنية ، وهذا المعدن المضروب أو غير المضروب والذى سحب تدريجاً من التداول المحلى لم يكن إلا معدن الذهب أداة التبادل الوحيدة التى لها قيمة دولية حقه . فاذا رأينا مثلا أن وصية أحد كبار الأشراف سنة ٨٧٦ تحوى « سيفاً من الهند وألواحاً عربية » — بغض النظر عن المقصود من هذه التسمية الأخيرة — فانه يجب أن نتأكد أن هذه الأشياء المذكورة كانت سبباً فى فقدان شىء من الذهب (١) وثمة كثير من الأمثلة التاريخية المشابهة تؤيد هذا التفسير . وإذا كان فلاديميراميير كيف قد ضرب الذهب فى آخر القرن العاشر فان ذلك يرجع إلى أن روسيا ذات الأنهار الكبيرة كانت لها إذ ذاك مع بيزنطة وآسيا تجارة نشطه ميزانها أقرب إلى صالحها . ألم تكن تبيع رقيقها وفراءها والعسل والشمع الذى تنتجه أسراب الغابات أو الأستبس ؟ وفضلا عن ذلك فان الكتاب الأقدمين قد أشاروا إلى خطر التجارة مع الشرق الأقصى ولا سيما الهند على الحصيلة النقدية للأمبراطورية وحصيلة الذهب بصفة خاصة ، وإذا كانت بيزنطة قد نجت فيما بعد من هذا النضوب فلا شك أنها مدينة بذلك إلى إدخال صناعات الترف

---

(١) مجموعة وثائق سان بنوا — سير — لوار ليروفيديه : M. Prou et A. Vidier, Recueil des chartes de Saint-Benoît - Sur - Loire, No. XXV.

المختلفة فى بلاد شرق البحر المتوسط منذ القرن السادس ولا سيما صناعة الحرير ، وأن تسرب المعدن المضروب على هذا النحو الذى ذكره بلين وديون كريزوستوم والذى يرجع إلى أسباب مماثلة قد أزعج انجلتره الحديثة قبل تصديرها للأقمشة القطنية (١) ؛ وعلى العكس أخذ الميزان التجارى فى الغرب منذ القرن الثانى عشر فى التحسن فصدر منذ ذلك الوقت ومن مختلف جهاته إلى شرق البحر المتوسط وجنوبه الأسلحة والخشب والقمح والأقمشة ولا سيما الأصواف الثمينة التى يرد معظمها من فلاندر وبرابانت وأخذت منذ بداية القرن تتجمع حزماً على أرصفة جنوة ، وكذلك الأصواف الإيطالية فيما بعد ذلك بقليل وقد وجدها رحالة فلورنسى فى القرن الخامس عشر فى سوق تمبكتو(٢) وفى الوقت نفسه بدأ الذهب يتدفق على الموانى ومنها ينتشر فى بقية البلاد ، ولم يلبث بعد ذلك أن تحول إلى السلك .

* * *

إن هذا الفرض يبدو لأول وهلة متين الدعائم ولكن تعترضه صعوبة شديدة فهو لا يأخذ فى اعتباره حقيقة رئيسية أغفلتها حتى الآن كما أغفلها المؤرخون فى الغالب . فمنذ القرن التاسع حتى القرن الثالث عشر لا يشك أحد فى أن ضرب الذهب قد توقف ، أو هو قد توقف فى العملة المحلية على الأقل فى أوربا الغربية والوسطى ، ولكن تداول الذهب بصفة عامة أو حتى تداول العملة الذهبية استمر قائماً وأن تكن العملة الذهبية نقصت كمياتها بالنسبة لما كانت عليه فيما مضى ولكنها مع ذلك كانت كميات لا بأس بها .

---

(١) التجارة بين الامبراطورية الرومانية والهند لوارمنجتن: E. H. Warmington, The Commerce between the Roman Empire and India, 1928 ، ص ٢٧٢ وما بعدها والتاريخ الاقتصادى لبريطانيا الحديثة لكلابهام: J. H. Clapham, An Economic History of Modern Britain, 1926, p. 488. وفى القرنين الثانى عشر والثالث عشر كانت موانى البحر التيرانى ، حتى بعد أن أصبح الميزان التجارى أميل إلى صالحها ، لا تزال مضطرة لتصدير كميات كبيرة من النقود والمعادن الثمينة ، ومن باب أولى كان الحال كذلك فى أثناء القرون السابقة مع مراعاة النسبة بينهما .

(٢) الكشف عن أفريقيا فى العصر الوسيط للارونسيير : Ch. de la Roncière, La découverte de l'Afrique au moyen-âge, t. I, p. 163.

ولسنا فى حاجة إلى ذكر وجود المصنوعات الذهبية فى كنوز الكنيسة أو كنوز الأشراف ويبدو أنها كانت فى الواقع أقل عدداً من المصنوعات الفضية إذا أمكن الجزم بذلك مع انعدام الحصر الشامل لكافة قوائم الجرد الموجودة الحاوية لهذه المصنوعات . ومع ذلك فان المصنوعات الذهبية لم تنعدم والمعدن الذى أكتنز على هذا النحو لم يحرم منه التداول . وإذا ذهب بنا الظن إلى أن التداول قد حرم من هذا الذهب المكتنز فأننا نخطىء فهم الدور الاقتصادى لصياغة الحلى الذهبية وهى كانت بمثابة صندوق توفير حقيقى لأشراف العصر الوسيط .

كانت الحلى الذهبية والكنسية مورداً كبيراً فى أيام الشدة التى كثيراً ماحلت ، وخرج منها الكثير رهناً فى أيدى المقرضين دون أمل فى استرجاعها أحياناً — وهل سلمت أية أسرة حاكمة من رهن تاجها مراراً ؟ أو كان مصيرها أسوأ فصهرت كالصليب الذهبى للذى أهداه رئيس الأساقفة فليجز لكاتدرائية ماينس ثم انتزع منه أحد خلفائه طرفاً ليؤدى للبابا رسم الحلة الكهنوتية ، وانتزع آخر طرفاً ثانياً ليمول حرباً قامت ضد جار من الأشراف(١) .

كذلك كان الذهب موجوداً باستمرار فى التداول فى صورة السبائك أو التبر أو الحلقات ، ويبدو أنه شاع فى انجلتره بصفة خاصة فى القرنين العاشر والحادى عشر وجود نوع من الدخول المقدرة بوزن من الذهب حتى أنها كثيراً ما ذكرت فى سجل الضرائب المشهور بسجل يوم الحساب Domesday - Book (٢) .

---

(١) مجموعة الكتاب فى الوثائق التاريخية الألمانية : SS. t, XVII, p. 29 ولمعرفة الاستغلال الاقتصادى للكنوز انظر الملاحظات الدقيقة التى أوردها M. Van Werveke فى مقالته المذكورة فيما بعد ص ١٨ هامش ١ .

(٢) فى القرن الثانى عشر كان يطلق فى انجلتره اسم ذهب الملكة aurum reginae على المبالغ الإضافية التى تقدر بـ ١٠ ٪ ويدفعها للملكة كل من يشترى من الملك أية رخصة أو منحة (فصول فى التاريخ الإدارى لانجلتره فى العصر الوسيط لتوت : T.F. Tout, Chapters in the administrative history of medieval England, t. V, 1930, p. 264. وهذه التسمية غريبة ولكن لا يمكن أن نستنتج منها أن كل المدفوعات كانت تتم فعلا بالذهب .

وذكرت فى الوثائق فى كافة أنحاء أوربا مدفوعات من هذا القبيل ولكن مانسبتها ؟ إن الإحصاءات المعتمدة على مجموعات الوثائق الكبرى والتى يجب أن يراعى فيها بالطبع أنواع الدفع المختلفة والمدينين على اختلاف أنواعهم ليست شيئاً مستحيلا ، ولكن دراسة المدفوعات فى فرنسا على الأقل وهى دراسة تعد مفتاحاً لتاريخ المبادلات — لم تبدأ حتى الآن(١) إن سرد الأمثلة المأخوذة عرضاً لا يجدى ، وسأكتفى بذكر مثلين لهما قيمتهما كمثلين يصدقان على غيرهما فضلا عن قيمتهما الخاصة . فى عام ١٠٦٠ أقطع رئيس دير سانلوران بأسقفية ناربون أرضاً مقابل دخل سنوى قدره ثلاثة وثلاثون دانقا ودفع أوقية (أونس) من الذهب مرة واحدة فقط . وواضح أن الذهب لندرته النسبية يصلح للمدفوعات غير العادية أكثر مما يصلح لها مبلغ يدفع بانتظام . وفيما بين عامى ١٠٠٩ ، ١٠١٢ حصلت سيدتان ، فى مقابل موافقتهما على منحة لكنيسة سان بيير دى بورجى ، على أوقية من الذهب لكل منهما ، وحصلت إحداهما فضلا عن ذلك على ألف سمكة جافة ، وهذا دليل على أن استخدام السلع العينية فى الأثمان كان يمكن أن يجتمع مع استخدام أدوات للتبادل ليست لها صفة منزلية(٢) ثم ان الذهب كان يتداول أخيراً ، وعلى وجه الاحتمال بصفة خاصة فى صورة نقود أجنبية — عرف ذلك جيداً شاعر أغنية رولان حين تحدث إلى مستمعيه عن الدنانير البيزنطية besanz والبيزنطية البراقة ، والدنانير المنقوشة mangons ، وهى ألفاظ فهمها الناس كافة وأصبحت مألوفة فى الوثائق والقصائد ، والبيزنطية التى سميت باسم البلد الذى سكت فيه هى

---

(١) أعطى H. Van Werveke مثلا طيباً لهذا النوع من الأبحاث خاصاً بفلاندرولوثارنجيا فى مقالته نقود أم سبائك أم سلع ؟ : ؟ Monnaies, Lingots ou marchandises المنشورة فى مجلة Annales, t. IV, 1932, p. 452 وفى نيتى إن وجدت العون اللازم أن أقوم بأبحاث مشابهة عن الأقاليم الفرنسية المختلفة .

(٢) مابيون ، حوليات طائفة القديس بندكت : Mabillon, Ann. ord. S. Bened., 1060, No. LXXI; L. Lex, Eudes comte de ؛ لكس فى مؤلفه ايدكونت بلوا Blois, 1892 الصفحة المقابلة لرقم ١٠ ، وانظر عن كلمة sepias قاموس Du Cange للاتينية العصر الوسيط ، ويبدو لى أنه لا يمكن أن يفهم منها إلا الأسماك التى يحتمل أن تكون مجففة .

الهبريرة البيزنطية ، وأما كلمة mangons أو mancusus كما وردت فى النصوص اللاتينية فهى الإسم الذى أطلقه الأوربيون ، ولا يعرف اشتقاقة على وجه التحديد ، على الدنانير الذهبية التى سكها الخلفاء العرب ، ثم سكها الأمراء فى سوريا والمغرب وأسبانيا ، وزالت هذه التسمية من النصوص فى نهاية القرن الحادى عشر تقريباً وحلت محلها تسمية أخرى هى marabotins وكانت تطلق خاصة على عملة المرابطين . وفى الوثائق الخاصة باليهود القطالونيين والتى نشرها ميرت أوسانس وشواب ذكر الدينار المنقوش لآخر مرة فى عام ١٠٧٠ ، وذكرت المرابطية لأول مرة فى ١١٢٠ (١) وقد اختلطت هذه التسميات أحياناً فقيل مثلا البيزنطية العربية besants sarrasinois (٢) ولكن الصرافين لم يخطئوا معرفتها دون شك (٣) .

ويبدو أن الدينار المنقوش كان أكثر هذه النقود المختلفة شيوعاً . ولم يكد الصلدى ينتهى سكه تماماً حتى كان الدينار العربى قد انتشر فى الغرب كله فنجده فى إيطاليا منذ ٧٧٨ ؛ وفى عام ٨٠٠ تقريباً دفعت استريا ضرائبها لبيت المال الكارولنجى بالدينار المنقوش ، كذلك وعد ملك مرسيا البعيدة وهو الملك أوفا الانجلوسكسونى أن يدفع جزيته للبابا كل عام بالدينار المنقوش ، وقد عثر فى ميسان ببرابانت على دينار مختلطاً بالدوانق وأنصاف الدوانق الكارولنجية وكلها ترجع إلى ماقبل ٨٧٧ ، وعثر على دينار آخر يرجع إلى ٧٢٧ — ٧٤٣

---

(١) مجلة الدراسات اليهودية Revue des études juives, t. LXVIII, 1914, p. 64, 73.

(٢) انظر البيزنط الذهبى الاسلامى فى أثناء الحروب الصليبية لبلانكار L. Blancard بحث منشور فى ابحاث أكاديمية Le besant d'or sarrazinas pendant les croisades العلوم بمرسيليا : Mémoires de l'Acad. des Sciences ... de Marseille, t. XXIV, 1879-1880.

(٣) من المحتمل بالطبع أن تكون الصلديات الرومانية القديمة استمرت فى التداول زمنا ما فى بعض الجهات على الأقل ، ولمعرفة الكنوز المعثور عليها انظر مونريه دى فيلار فى المجلة الايطالية للنميات : U. Monneret de Villars, Rivista Italiana di numismatica, t. XXXII, p. 29. وانظرعن النصوص (تعبير الصلديات الرومانية : solidos romanos) مقالة سانخيز البرنوز المذكورة سابقاً ص ٤ هامش ١ ، ويبدو أن سانخيز البرونوز يرى ترجيح استمرار النقود الفضية .

فى ايستبورن على الشاطىء الجنوبى لانجلتره ، ووجدت الدنانير مع عملات بيزنطية وبنفنتية فى كنز رحالة عائر الجد وهو تاجر دون شك — غرق فى نهر رينو بالقرب من بولونا(١) بعد ٨٢٠ بقليل . لقد كانت إيطاليا وقطالونيا ، وأغرب من ذلك انجلتره ، هى البلاد التى كثرت فيها هذه العملات الأجنبية طيلة قرون ، إذ تذكرها الوصايا الانجلوسكسونية فى كل صفحة منها تقريباً وألفها الإنجليز إلى حد أنهم جعلوا منها وحدة الأوزان المعتادة فى وزن معدن الذهب ، ولم تجهل بلاد الغالة ولوثارينجيا (اللورين) وألمانيا هذه العملة الأجنبية . وقد حاول أحد المتقاضين رشوة تيودولف رسول الامبراطور٧٩٨ بتقديمه له قطعة ذهبية « عليها كلمات وحروف عربية منقوشة » وواضح من السياق أن تيودولف وهو نفسه الذى روى هذه النادرة ، يعد أن كل قطعة ذهبية لابد أن يكون عليها نقش بحروف عربية ، وأن القطع الفضية تحمل نقشاً بحروف لاتينيه . ولما قام أسقف متز بجرد كنز كنيسة سان ترون ٨٧٠ لم يجد به من العملة إلا خمسة دنانير منقوشة(٢) وهذا الدينار المنقوش عملة المسلمين عرف فى أوربا المسيحية معرفة واسعة إلى حد أن قيمته تحددت بالنسبة للنقود القومية

---

(١) نشرة المتاحف الملكية ببروكسل : Bulletin des musées royaux à Bruxelles, 1909, p. 74. ؛ مجلة Numismatic Chronicle, 1914, p. 79, 84. وأشار كولسون G. Colson فى مجلة النميات : Revue Numismatique, 1850, p. 240 & 243. إلى كنز عثر عليه وبه مئة دينار فى الكنيسة القديمة الملحقة بدير « دل كامب » ولم أستطع تحقيق هذا المكان .

(٢) ما قيل من الشعر فى هجاء القضاة : Versus contra iudices فى مجموعة شعراء العصر الكارولنجى : Poetae aevi Karoli, t. I p. 498 البيت ١٧٣ وما بعده .
أعمال رؤساء ديرترون : Gesta abbatum Trudonensium, I, 3 فى سلسلة الكتاب مجموعة الوثائق الألمانية : SS. X, p. 231 وطبعة C. de Borman المجلد الأول ص ٩ . وقد ورد فى الطبعتين عبارة6 mancossos 5 pesantes denarios أى خمسة منقوشات وزنها ستة دوانق ، وهذه القراءة للنص تتفق — كما تفضل على بيان ذلك ف. ل. جانسهوف والأب دى كلير — مع النص الموجود فى المخطوطين رقم ١٨١٨١ ورقم ٧٦٤٧ — ٧٦٥١ بالمكتبة الملكية ببروكسل ، والمخطوط رقم ٦ بالمعهد الدينى العالى بمالين ، ولكن هذه القراءة فى حد ذاتها مستحيلة — ويستحسن أن تستبدل بعبارة den. VI أى ستة دوانق عبارة den. XI أى أحد عشر دانقا ، وهذه القراءة الأخيرة تعطى رقماً معقولا للوزن الكلى للمنقوشات الخمسة (بين ١٩ ، ٢٠ جراما أى ما يقرب من أربعة جرامات للمنقوش الواحد)

(الأوروبية) تحديداً ثابتاً تقريباً، فقدر فى الغالب بثلاثين دانقا أى على ماجرت به العادة زمناً طويلا فى بلاد مختلفة (ولاسيما بافاريا) فى تحديد العملة الذهبية الشرقية وأقدم الصلديات الفرنجية وأثقلها .

وكانت النقود الذهبية البيزنطية أندر إلا أنها منذ ١٠٢٤ — ١٠٣١ نراها فى بافاريا ، ولاشك أنها توغلت فيها بفضل العلاقات التجارية القوية التى قامت بينها وبين الشرق الأوربى واتخذت طريق القوافل التى كانت تنتهى إلى أسواق روسيا وكييف أكثر مما اتخذت طريق نهر الطونه(١) ، وأن النقود التى وضعتها كبار الإيطاليات ١٠٦٥ على المذبح الذى قام بالصلاة فيه بيير داميان(٢) كانت من هذا النوع . وفى ١٠٧١ استطاع رئيس دير سان هوبير باللورين أن يقرض كونتيسة هينو(٣) خمسمائة قطعة منها مقابل رهن أرض حرة من قيود الاقطاع ، وفيما يقرب من ١١٠٠ وجدت هذه النقود فى نرمندية(٤)

---

(١) تقاليد كنيسة فريزنج لبتراوف : Bitterauf, Die Traditionen des Hochstifts Freising ويرجع آخر ذكر للصلدى الذهبى فيها فى القرن التاسع إلى عام ٨٤٦ (ج ١ رقم ٦٧٩) ، ويمكن أن يدفع الايجار اختياراً أما بالذهب فيكون صلدياً واحداً وأما بالفضة فيكون ثلاثين دانقا (وهو المبلغ الذى كان يساويه فى العادة الصلدى الذهب فى بافاريا) . ويظهر أول ذكر للبيزنط بين سنتى ١٠٢٤ ، ١٠٣١ (ج ٢ رقم ١٦٠٩) وبعد ذلك الحين أطلق على القطع الذهبية أما كلمة aurei مجردة (الذهبية) أو أنها سميت باسمها النوعى وهو بيزنط وذكرت كثيراً فى الفقرات الخاصة بحق الاسترداد المعترف به لورثة الواهب فى حالة تحويل الهبة عن غرضها الأصلى .

(٢) بطرس داميان : الرسائل ٥ : ٣ Petri Damiani, Ep., V, 3.

(٣) الأناشيد أوتاريخ القديس هوبرت : Cantatorium sive Chronicon S. Huberti العمود ٦٥ طبعة Hanquet ص ٦٨ . وجاء ذكر هذا المبلغ فى ص ١٢ على أنه يساوى ٧٠٠ ماركا من الفضة ، أى أنه يساوى ما زنته ٦١٠ر١ كيلو جرامامن الفضة إذا افترضنا أنه من ماركا كولونيا ، وعلى أساس تقدير ماركا كولونيا ب ٢٣٠ر٢ جراما تقريباً : ولا نعلم لسوء الحظ التاريخ الذى ترجع إليه الهبربرات مما يجعل من الصعب معرفة النسبة بين المعدنين وعن هذه العملية وغيرها من العمليات التى استخدم فيها الذهب فى المكان والزمان المذكورين فى صورة نقود يمكن الرجوع إلى فان فرفكة Van Werveke فى مجلة Annales ج ٣ ، ١٩٣٢ ص ٤٥٩ وما بعدها .

(٤) دليل L. Delisle فى مجلة معهد الوثائق بباريس : Bibliothèque de l'Ecole des Chartes, 1848-1949 (2ème série, t. V), p. 207

ثم تعددت الشواهد فى القرن الثالث عشر فوجدت فى انجلتره من عهد هنرى الثانى فى إيرادات الميزانية الملكية ، وفى ١١٤٦ حين كان لويس السابع يتجهز للسفر إلى الأرض المقدسة طلب من رئيس دير سان بنوا — سير — لوار أن يدفع له ٥٠٠ بيزنط فاشتكى رئيس الدير ولو أنه استطاع الدفع لكان ذلك أمراً عجيباً ، وفى ١١٧٨ تقريباً أوصت إحدى الشريفات لدير بأسقفية أوسير بثمانين بيزنط وبثمانية عشر ماركا من الفضة(١). ومنذ عهد لويس السادس على الأكثر كان ملوك فرنسا يرسلون فى كل سنة أربعة بيزنطات لكنيسة دير سان دنى دليلا على الولاء والتقوى(٢) وفى عهد فيليب أغسطس تقريباً أصبحت هذه النقود البيزنطية من الكثرة بحيث إنه استخدم معدنها فى صنع خواتم منقوشة ، ولم تلبث أن وقع لها ماوقع لكافة النقود المنتشرة نوعاً فى العصر الوسيط فاتخذها بعض جماعات الصناع فى باريس وحدة للوزن . وفى ١٢٥٤ كانت تؤلف مع العملة الأغسطية معظم الذهب المسكوك فى كنوز ملك انجلتره(٣) وفى الحق أن

---

(١) لين بول فى بيت المال فى القرن الثانى عشر : R.L. Poole, The Exchequer in the twelfth century, 1912, p. 84-85 ، پرو وفيديه فى مجموعة وثائق ديرسان بنوا — سير — لوار : M. Prou A. Vidier, Recueil des Chartes de Saint-Benoit-sur-Loire, t. I No. CL. ، كانتان فى السجل العام لمقاطعة يون : M. Quantin, Cartulaire générale de l'Yonne, t. II No. CCLXXIX ويبدو أن رئيس دير سان بنوا فضل أن يدفع ٥٠٠ بيزنط على أن يدفع ٢٠٠ مارك من الفضة .

(٢) مارك بلوك فى « الملوك أصحاب المعجزات » : Marc Bloch, Les rois Thaumaturges, 1924 من منشورات كلية آداب ستراسبورج : Publications de la Faculté des Lettres de Strasbourg, XIX, p. 240, No. 2. (وبه المصادر) ويضاف إلى ذلك فيما يخص عصر فيليب أغسطس كتاب النقود للبلان : Le Blanc, Traité des monnaies, p. 170. ويبدو أن حساب الحاشية الذى أورد فى كتابه مقتطفات منه قد أغفله بوريلى دى سير فى كتابه دراسة فى المحاسبة العامة فى القرن الثالث عشر : Borelli de Serres Etude sur la comptabilité publique au XIIIe siècle وهو أول أجزاء أبحاثه عن الإدارات العامة : Recherches sur divers services publics, 1895. .

(٣) لبلان فى مؤلفه السابق ص ١٧٠ ، كتاب الحرف : Livre des Métiers, I, XVII, 13. ؛ تقويم الوثائق المفتوحة ، هنرى الثالث ١٢٤٧ — ١٢٥٨ : Calendar of Patent Rolls, Henry III, 1247-1258, p. 314. (١٢٥٤ ، ٢١ يولية) وتحوى الخزانة أو بيت المال فضلا عن ذلك ذهبا غير مسكوك ونقوداً ذهبية أخرى متنوعة لم يحدد مصدرها ، على حد ما فهمته من تحليل الوثيقة ، وذلك دون شك بسبب قلة عددها .

تفسير هذه الشواهد يتطلب بعض التحوطات ، ذلك أنه كثيراً ما كان يحدث فى العصر الوسيط أن يختلف معيار القيم المذكور فى الأثمان عن طريقة الدفع ، فكانت تذكر الأثمان بالدانق الفضى فى حين أن الدفع كان يتم عيناً بالسلع « المثمنة » حسب الأصول . كذلك كانت الأثمان تذكر بالعملة الذهبية ولكن يتم الدفع بالعملة الفضية ، وليس أدل على ذلك من الضريبة التى فرضتها البابوية على الأديرة التى خضعت لها مباشرة : كانت البابوية تفضل أن يكون الدفع بالعملة الذهبية فجرت على تحديد قيمة الضريبة بالبيزنطيات أو الدنانير المنقوشة أو المرابطية ، ولكنها غالباً ما كانت تقنع فى الواقع باستلام عملة فضية أو سبائك فضية حسب تقدير خاص لكل حالة وأصبح هذا التقدير تقليداً متبعاً(١) وجرت العادة فى إيطاليا فى القرن العاشر على ذكر « المنقوش الفضى » ويقصد بذلك نفس المعنى تماماً الذى كان يستفاد من قولهم الصلدى الفضى ، فاستخدم المنقوش والصلدى وحدة حسابية أما الدفع فكان يتم بعملة من معدن آخر . كذلك كان الحال فى جنوة أو مرسيليا بعد قرنين أو ثلاثة قرون ، إذ كان يقال بيزنطيات من المليارات وكانت المليارات عملة فضية صغيرة وهذه الملاحظة تنطبق كذلك على الدفع بالذهب غير المسكوك فهو لم يكن يدفع فى الواقع بصفة دائمة . وحدث فى آخر القرن الحادى عشر تقريباً أن تنازلت سيدة لدير سان مارتان دى شان عن كل حقوقها فى إحدى الكنائس الريفية وحددت قيمة الدين الذى لها باوقيتين (اونس) من الذهب ولكن الرهبان

---

(١) والأمثلة على ذلك كثيرة بالمتن والهوامش فى الطبعة التى نشرها P. Fabre لكتاب الضرائب البابوية Liber censuum ويلاحظ فى ص ١١٠ أن الضرائب التى تؤديها كنيسة سانت مارى ماجيربفرسى Sainte-Marie-Maieure de Verceil حددت ببيزنط واحد أو بمرطية واحدة على حد سواء ، وتؤيد الدوانق الأنجلوسكسونية الكثيرة التى وجدت بروما أن الضريبة التى كانت تؤدى للبابا كانت غالباً تدفع فعلا بالفضة على الرغم من أنها كانت تذكر بالمنقوش . أنظر O. Jensen فى مقالته دانق القديس بطرس : Denarius Sancti Petri المنشورة فى أبحاث الجمعية التاريخية : Transactions of the Historical Society, 1901, p. 191. ، وما له دلالته فى هذا الشأن أن المثال الذى ضرب عليه أحد دوانق الملك ادوارد الكبير (٩٠١ — ٩٢٤) يبدو أن البابا يوحنا الثانى عشر (٩٥٥ — ٩٦٩) قلده ، انظر أومان فى كتابة سكة انجلتره : Oman, The Coinage of England p. 55.

أقنعوها بقبول ستين دانقا من عملة بروفان بدلا منهما (١) ولسوء الحظ أن كثيراً من العقود اكتفت بذكر معيار القيمة المختار دون ذكر المادة نفسها المستخدمة فى عملية النقل النهائية بحيث إنه إذا ورد فى نص ما ذكر البيزنطيات والمنقوش والمرابطية فانه لايصح المجازفة بأن نستنتج من ذلك — دون تأييد من مصدر آخر — أن هذه العملات كانت فعلا أداة للمبادلات . وفضلا عن أن بعض الوثائق التى توفرت فيها دقة أكبر تبين أن بعض الصفقات تمت فعلا بدفع الذهب فان استخدام قيم حسابية مقدرة بالدنانير العربية أو الهبررة البيزنطية يؤكد لنا أن هذه العملات كانت معروفة فى كل مكان .

ومن جهة أخرى يحسن أن نفرد مكاناً خاصاً للحقائق الخاصة بالقرن الثانى عشر . فى الوقت الذى وجد فيه الغرب أن ميزانه التجارى بدأ فى الصعود صعوداً لا سبيل إلى الشك فيه كان تدفق الذهب الأجنبى عليه شيئاً طبيعياً تماماً ، فنجد فى جنوة فى أثناء القرن كله أن عدداً كبيراً من العقود التجارية ينص على الدفع بالذهب مسكوكا أو غير مسكوك ، وأن كومون جنوة نفسه فى ١١٠٠ دفع لأهل بياشنزا ٢٨١٥ لبرا من البيزنطيات (وقد ذكرت البيزنطيات هنا بالوزن) وأن كونت بروفنس دفع للبلاط الامبراطورى ١٥٠٠٠ مرابطية(٢) ، بل أن رئيس دير فرنسى بعيد عن البحر المتوسط استطاع فى عام ١١٤٦ أن يجمع ٥٠٠ بيزنطية ، وأن بعض الرهبان الألمان بعد ذلك بثلاثين سنة فرضوا على زملائهم الذين تصرفوا فى ممتلكات الطائفة دون حق غرامة قدرها عشرون مرابطية (٣) ، وهذه كلها دلائل على العودة إلى استخدام السكة الذهبية . أضف إلى ذلك الفوائد التى جنتها الطبقات العليا

---

(١) كتاب الوصايا فى سان مارتان دى شان طبعة ديبوان Liber testamentorum S. Martini de Campis, ed. Depoint, 1905, No. XXXVII.

(٢) انظر بورلى فى اقليم بوشن دى رون ، موسوعة اقليمية : V.L. Bourilly, Les Bouches-du-Rhône, Encyclopédie départementale الجزء الأول المجلد ٢ ، ١٩٢٤ ص ٣١٦ وفضلا عن ذلك تعهد الكونت بدفع مبلغ ١٥٠٠٠ مارك من الذهب سنوياً .

(٣) ارهارد فى وثائق تاريخ وستفاليا : H.A. Erhard, Regesta historiae Westfaliae, t. II, p. 135 No. CCCLXXXV.

من الفتوح فى الشرق العربى ، أو نتائج الروابط الاجتماعية التى قامت نتيجة للحروب الصليبية : قبل عام ١١٦٧ بقليل تزوج أمير أفالون بفتاة شريفة من بيروت وباع الزوجان لفرسان المعبد أراضى لها بضواحى عكا وعاشا فى برجندية مزودين بمئتى مربوطية (١) .

ولكن هذه الملاحظة لا تصلح إلا لفترة قصيره جداً . وفى الواقع أن الدنانير العربية والهبررة واواقى الذهب لم تستخدم بكثرة فى الدفع إلا فى أثناء الوقت الذى ساد فيه رسمياً نظام المعدن الواحد الفضى ، وهناك نادرة صغيرة فى تاريخ الأديرة تعطى فكرة دقيقة عن حالة نظام المعدنين الثمنين : فى بداية القرن الثانى عشر ، أى فى وقت كانت لا تزال فيه ألمانيا الجنوبية بعيدة عن التأثر بالتيارات النقدية الجديدة الآتية من البحر المتوسط ، حكم الملك على رهبان هرساو بسوابيا بغرامة قدرها خمسة ماركات ونصف من الذهب ، ولما عجزوا عن دفعها لجأوا إلى صديق لهم من الاشراف لم يكن لديه المعدن المطلوب فاشترى كمية الذهب المطلوب (وهى ٢/١ ٥ مارك) بثمن قدره أربعة وأربعون ماركاً من الفضة ، وهكذا كان من الممكن ألا يوجد الذهب حتى فى خزائن الأغنياء ، ولكن لم يكن من الصعب شراؤه من الأسواق بسعر غاية فى الاعتدال : فالقيمة النسبية للمعدنين على ماتضمنه هذا النص وهى ٢/١ ٥ : ٤٤ أو ١ : ٨ تدل على أن سعر الذهب كان أقل بكثير مما حدده قانون السنة الحادية عشرة الذى جعل النسبة بين المعدنين ١ : ٥ر١٥(٢) وكل ذلك يؤدى بنا إلى

---

(١) كانتان فى السجل العام ليون : M. Quantin, Cartulaire générale de l'Yonne, t. II, No. CLXXVII ولكن الحروب الصليبية أدت أيضاً إلى حركات عكسية لأن الراحلين كانوا يريدون أخذ الذهب معهم ، ويستحيل علينا أن نحدد الكفة الراجحة فى الميزان . وفى عام ١١٨٩ رهن كونت فرنسدورف ، وكان يتجهز ليرافق سيده الامبراطور إلى الأراضى المقدسة ، حق نظارته لكنيسة بامبرج وحددت قيمة القرض بأربعمائة مارك من الفضة وتسلم الكونت بناء على طلبه أربعين ماركا من الذهب بدلا منها . انظر A. Köberlin فى نسب السكة الفرنجية : Frankische Munzverhältnisse, 1890, p. 3. .

(٢) مخطوط هرساو فى أبحاث الجمعية الأدبية Codex Hirsaugiensis, Bibliothek des Literarichen Vereins, t. I, 2, p. 51 وأن المعلومات القليلة التى يمكن الحصول عليها عن أسعار كل من المعدنين الثمينين قبل العودة إلى السك تبين بصفة خاصة تنوعاً كبيراً فى هذه =

النتيجة ذاتها؛ وهى أن الذهب كان دون شك نادراً نسبياً ولكنه مع ذلك لم يكن منعدماً أو عديم الفائدة الاقتصادية .

* * *

إن أول الصور التى تضطرنا هذه الملاحظات إلى تعديلها هى صورة التجارة الأوربية نفسها ، فمن المحتمل جداً أن ما يستورده الغرب كان يفوق فى قيمته ما يصدره ، ولكن الميزان التجارى فى النهاية لم يكن قطعاً على العجز الذى افترض أحياناً ، وفى الحق لم يكن الميزان التجارى مع بيزنطة فى صالح الغرب بصفة دائمة حتى آخر القرن الحادى عشر : وإلا فكيف يمكن أن نفسر ندرة البيزنطيات ؟ وواضح أن أكثر الصادرات ربحاً ظلت تتجه زمناً طويلا إلى البلاد الاسلامية التى جاء منها كثير من الدنانير المنقوشة ، فاتجهت قبل كل شىء ودون شك إلى أسبانيا : « فا قطاع الصلات » الذى أحدثته الغزوات الاسلامية لم يكن قاطعاً . وما هى السلع التى كان يمكن أن تقدمها البلاد المسيحية الغربية للبلاد الاسلامية ؟ لتحديد هذه السلع بدقة يجب البحث فى الوثائق العربية إن كانت أكثر إفصاحاً من وثائقنا(١) ولا شك فى أنه كان يصدر للبلاد الاسلامية كثير من الرقيق ، وحتى بعد زوال الرقيق الأوربى تقريباً من بلاد الغالة وألمانيا

= الأسعار كما وضح ذلك جيداً E. Born فى مؤلفه عصر الدينار : Das Zeitalters Denars, p. 115 وهى بصفة عامة لا تدل على المغالاة فى تقدير ثمن الذهب . وفى عام ١٠٤٤ افترض الامبراطور هنرى الثالث من كنيسة ورمز ٢٠ ليرة من الذهب ، ٢٠٠ مارك من الفضة وفى الوقت ذاته أخذ الأسقف من مجلس الأسقفية ٥٧ ماركا من الفضة لإنفاقها « فى خدمة الملك » وواضح أن كنيسة ورمز كانت تملك من الفضة أكثر مما تملك من الذهب (وإذا اعتبرنا ان المارك كان يساوى إجمالا ثلثى الليرة فان مجلس الأسقف يكون قد دفع فى هذه الحالة ٢٥٧ × ٢/٣ أى ١٧١ ليرة من الفضة فى حين أنه لم يدفع إلا ٢٠ ليرة من الذهب فقط) ، ولكن المجلس لم يفاجأ بطلب الذهب وكان على استعداد لتلبيته (وثائق هنرى الثالث : Dipl. H. III, No. 125, ؛ الأرشيف الحديث : Neues Archiv, 1899, p. 725. .

(١) أن المؤلف الهام الذى وضعه ليفى بروفنسال عن أسبانيا الاسلامية فى القرن العاشر : Lévi Provençal, L'Espagne Musulmane au Xème siècle, 1932 ليس به تفصيلات دقيقة عن الجهات التى كانت تجىء منها الواردات فيما عدا استيراد الرقيق .

وايطاليا استمرت الحملات على البلاد الصقلبية فى تغذية النخاسة ، ونقلت القوافل الأسرى حتى ما وراء جبال البرانس. أما فى انجلترة فانه يبدو أن تجارة الرقيق — ومعظمه كان من الكلت وأسرى الحروب المستمرة والأطفال الذين يبيعهم آباؤهم — ظلت نشطة زمناً طويلا ، وعلى هذا النحو يمكن أن نفسر كثرة النقود العربية فى التداول الداخلى فى الجزر البريطانية ، ولعل بريطانيا — وهذا مجرد فرض — قامت كذلك بتصدير القصدير إلى أسواق ايبيريا ، أما فى إيطاليا وفى شرقها على الأقل — فانه من الممكن أن نفترض أن كثيراً من الدنانير المنقوشة فيها كان يرد من سوريا فالبحر الادرياتى لم يغلق أبداً ، ولم تأنف البندقية من الاتجار فى القطعان الآدمية .

ولكن اللغز المحير يتعلق بالتاريخ النقدى . وواضح على ضوء هذه الحقائق الجديدة ان حالة التجارة تعجز وحدها عن تفسير الكف عن ضرب الذهب . ومهما بلغت ندرة معدن الذهب فانها لم تبلغ حداً يستحيل معه سكه ، إذ كان من السهل صهر القطع الأجنبية وإذا نظرنا إلى الأرباح التى تجنيها دور السك فان عملية السك لم تكن عملية خاسرة . وفيما بين ١٠٧٦ و١٠٨٠ قدمت ادلادى فوركلكييه للكونت دورجل بائنة قدرها خمسة آلاف منقوش من بلنسيه(١) فلم لم يفكر أبوه مركيز بروفنس فى ضرب النقود من هذا الذهب كله ؟ وأكثر من هذا أن الباحثين عن الذهب فى معظم الأنهار اللمبـاردية فى القرن الحادى عشر أجبروا على إعطاء كافة الرقائق الذهبيـة التى كانوا يجمعونها إلى القاعة الملكية فى بافيا(٢) ومهما قل هذا المحصول فانه كان يسمح دون شك بضرب بعض القطع النقدية ولم لم يخرج من دارسك بافيا ، وهى فى قلب بلاد تداولت فيها بكثرة العملة الذهبية الأجنبية ، إلا دوانق فضية ؟

* * *

وثمة حقيقة أغفلناها مؤقتاً وهى تضعنا على الطريق إلى الحل . فلم تكن

---

(١) تاريخ كونتية فوركلكييه لتورنادر : G. de Tournadre, Histoire du comté de Forcalquier, 1930, p. 39.

(٢) فرض هذا الالتزام أصلا على كافة الأنهار اللمباردية، ولكن حدثت بعض الاستثناءات فيه منذ عهد أوتو الثالث وذلك عن طريق الامتيازات التى منحت لبعض الكنائس : انظر الادارة لسولمى : Solmi, L'amministrazione, p. 138, No. 1.

كل القطع المضروبة على مثال أجنبي قطعاً مستوردة إذ سك بعضها فى البلاد الكاثوليكية على مثال جاء من خارجها ، وبعبارة أخرى أنه إذا كان سك الذهب على مثال وطنى (أوروبى) قد انعدم طيلة قرون ثلاثة فانه وجدت سكه مقلدة وقام بتقليدها غالباً الحكام أنفسهم لاصغار المزيفين .

وفى انجلتره نجد أن المصادر المدونة والنقود التى عثر عليها توضح كلها هذا الموضوع بجلاء . أمر الملك ايدرد عام ٩٥٥ فى وصيته بضرب الى منقوش(١) ومن ناحية أخرى لدينا قطعة ذهبية صورت تماماً سمات دينار عباسى ، فعليها عبارة باللغة والحروف العربية بل وعليها التاريخ الهجرى ١٥٧ (٧٧٤م) ولكن عليها كلمتا Offa Rex (الملك أوفا) بحروف لاتينية ، وقد وجدت هذه القطعة فى رومة أو ضواحيها ويحتمل أنها بقية من الجزية المدفوعة للبابا(٢) كذلك الحال فى قطالونية يرد فى وثائق كثيرة ذكر منقوشة صنعت بأمر الكونت ، ويشاهد على بعض هذه القطع التى وصلت إلينا ، بجانب النقوش العربية المعتادة ، اسم الحاكم بحروف لاتينية (٣) وفى الحالات الأخرى يتعين الاكتفاء بالدلالات البسيطة . كانت دار السك فى موجيو باقليم لانجدوك من أهم الدور فى بلاد البحر المتوسط فى العصر الوسيط الأول ، ولسنا نعرف مما صدر عنها إلا دوانق عديدة ، ومع ذلك فأننا نعلم أنها فى ١٠٨٠ تقريباً قامت بسك الذهب (٤) فهل يشك فى أن هذه السكة الذهبية كانت تقليداً ؟ كذلك يبدو أن هذا التفسير وهو أقرب التفسيرات إلى الصواب ، ينطبق

---

(١) كتاب دير هيدا طبعة ادواردز فى سلسلة الوثائق الانجليزية : Liber monasterii de Hyda, ed. E. Edwards (Rolls Series), p. 154.

(٢) توجد عن هذه القطعة الشهيرة مصادر كثيرة ورد ذكرها فى مقالة مونريه المنشورة بالمجلة الايطالية للنميات : U. Monneret, Rivista Italiana de numismatica, t. XXXII, p. 95, No. 5.

(٣) فهرس النقود العربية للافوا : H. Lavoix, Catalogue des monnaies arabes, t. II, p. XXXV. وانظر فيه ص ٥ وما بعدها عن العملات التى قلدت الدينار وظلت قائمة حتى ١٢٧٣ فى ميورقة .

(٤) تاريخ لانجدوك : Histoire du Languedoc, t. V, No. 346 (ووردت بهذه الوثيقة عبارة « de ipsa moneta de ipso auro » أى « من هذه النقود من هذا الذهب » .

على نص حير المؤرخين كثيراً ، ونقصد به عقد إيجار دار السك بجنوة ١١٤٩ ، وهو يشمل سك الفضة وسك الذهب على الرغم من أن النصوص والنقود أجمعت على أن ظهور أول عملة ذهبية أصدرتها جنوة رسمياً (١) كان بعد ذلك بأكثر من قرن أى فى عام ١٢٥٢ .

كذلك لم تكن العملة المنقوشة التى نقش عليها اسم الحاكم المسيحى وهو صاحبها المسئول عن سكها إلا تقليداً ناقصاً ، أما التقليد الكامل فانه قد يؤدى دواما إلى أن نخلط بينه وبين الأصل اللهم إلا إذا نم عنه أحياناً عدم البراعة . وهكذا أصبح لدينا فى مجموعات النقود أكثر من دينار يشك فيه ، ولا شك أنه حدث تقليد للبيزنطيات حين انتشرت بدورها فى أوربا دون أن تبلغ الأمانة إلى حد تمييز البيزنطيات المقلدة عن الهبربرة الحقيقية بذكر مصدرها ولو بطريقة لا تستلفت النظر . وكيف السبيل إلى معرفة النماذج التى احتذاها المقلدون الجنويون فى القرن الثانى عشر : هل كانت هذه النماذج من بيزنطة أو البلاد الإسلامية أو منهما واحدة تلو أخرى ؟

وفى السكة العربية لم يكن الذهب وحده ليفتن المقلدين إذ جرت فى التداول فى كافة بلاد الغرب الدراهم الفضية بجانب الدنانير فقلدت الدراهم أيضاً بكثرة فى بلاد البحر المتوسط (حيث عرف الدرهم فيها بصفة عامة باسم millares وقلدت فى ألمانيا — سداً لحاجات التجارة مع الشرق الصقلبى — بل وفى موانى المحيط الأطلسى. وفى عام١٢٦٨ ظلت دار لسكة النقود الاسلامية المقلدة تعمل فى جزيرة أوليرون ، ولما كانت هذه الدار تستخدم لسكتها عملة قديمة مساعدة معظمها من النحاس وبها بعض الفضة جمعتها من مدينة لاروشل فانه يتحتم القول بأنها اشتغلت بصفة خاصة بسك القطع الفضية ، ولا يمنع ذلك من أنها اشتغلت

---

(١) كتاب القوانين Liber Jurium, t. I, No CL. . وقد يميل الباحث لأول وهلة إلى التقريب بين هذه الوثيقة والنص الخاص بمرسيليا الذى سبق ذكره ص ٤ هامش ٣ . إلا أن هاتين الشهادتين يختلف تفسير كل منهما عن الأخرى ، ولا شك أنهما تشيران إلى وجود ضرب لا تتفق معه أية سكة معروفة ، ولكن فى مرسيليا يتعلق الأمر بحق أو امتياز لا يمكن أن ينطبق إلا على سكة رسمية شرع فيها ولم تنفذ ، وفى جنوة يثبت العقد ضربا حدث بالفعل دون أن نستطيع معرفة إنتاجه .

على وجه الاحمال بسك بعض القطع الذهبية ، ولكن اصدار هذه الدراهم المقلدة حدث على ما يبدو بعد تقليد الدينار ، ولم يمد التداول إلا بعملة مساعدة مخصصة أساساً للبلاد الأجنبية ولا سيما أسبانيا والمغرب ، فكان التجار يجلبون منتجاتها ويوفرون على أنفسهم فى دفع أثمانها المجازفة باستبدال عملة بأخرى ، وهناك أمر له دلالته البالغة وهو أن خايم الأول حاكم ميورقة منح فى ١٢٦٨ حق استغلال سك الدراهم الفضية (millares) ووجد من المناسب أن يأمر بسكها « حسب القواعد التى يضعها التجار الذين يشترونها » ، وظلت الدوانق المحلية تغذى معظم الاستهلاك الداخلى ومركزها هذا يختلف جداً عن مركز الذهب الذى كان ضربه كله يتجه إلى البلاد الأخرى(١) .

وكانت النقود العربية الفضية أو الذهبية المقلدة على هذا النحو تحمل كلها آيات قرآنية أو عبارات دينية إسلاميـة ووجد المسيحيون فى هذا مثلا ضاراً يضربه حكامهم ومنهم بعض الأساقفة أحياناً ، وفى الواقع قامت الاعتراضات

---

(١) انظر عن « الميلارس » الأبحاث التى لا تزال لها أهميتها لجرمان فى النقود الاسلامية المنسوبة لأسقف ماجلون فى أبحاث الجمعية الأثرية بمونبيليه : A. Germain, De la monnaie mahométane attribuée à un évêque de Maguelonne Mémoires de la Soc. Archéologique de Montpellier, t. III, 1850-1854. انظر ص ٦٩٤ عن سكة ميورقة فى١٢٦٨ وكذلك بلانكار فى مؤلفه : الملارس – دراسة لنقود من القرن١٣ قلدها المسيحيون عن العرب لحاجة التجارة مع البلاد الاسلامية : L. Blancard, Le millares; étude sur une monnaie du XIIIe siècle imitée de l'arabe par les chrétiens pour les besoins de leur commerce en pays maure, Marseille, 1876. وانظر عن الدراهم الألمانية دانتبرج فى كتابه السكة الألمانية فى عهد الامبراطورية السكسونية : H. Dannenberg, Die deutschen Minzen der Sachsichen Karserzeit, t. I, No. 1185, & t. II No. 1738 ، وعن أوليرون أنظر رسائل الفونس دى بواتييه الإدارية لمولينييه : A. Molinier, Correspondance administrative d'Alphonse de Poitiers, t. I, No. 695. . وقد شكا القائم على السكة الكونتية فى مونرى – بونين ، وكان مهتما بأمر تموين داره بالمعادن اللازمة لها ، من مشتريات المعادن التى قامت بها فى لاروشيل دار سكة الجزيرة (أوليرون) وكانت تابعة إذ ذاك لانجلتره ، فكتب الفونس يواتييه إلى عامله بسانتونج أن يتحرى عن مشروعية هذه المشتريات ، فاذا ثبت أنها غير مشروعة وجب تحريمها . وواضح أن مشروعية السكة فى حد ذاتها لم تكن موضع خلاف .

فى القرن الثالث عشر على الأقل(١) وخرج الفونس الثامن فى طليطله وحفيده لويس التاسع حين ضربه العملة بعكا فى أثناء الحرب الصليبية من هذا المأزق بأن استبدلا بالعبارات الدينية الإسلامية عبارات مسيحية(٢) ولكنها نقشت على الدوام باللغة والحروف العربية . وظل تقليد العملة العربية قائماً زمناً طويلا دون أى تعديل . وتدل هذه العملات المقلدة على ما بها من إيذاء لشعور المسيحيين بأوربا على أنها كانت ضرورة لابد منها . فلم كان التمسك بها إلى هذا الحد ؟ لفهم هذا التمسك لا بد من أن ندرك تماماً دور المعدنين الثمينين فى التداول ، فالمدفوعات الصغيرة والمتوسطة كالإيجارات والأجور والمشتريات العادية كانت تغلب على غيرها بكثير ، وما لم يتحدد منها بسلع (أى ما لم يدفع عيناً) كان يتم دفعه بالعملة الفضية لأن القيمة المرتفعة للذهب لم تجعل منه أداة صالحة لمثل هذه الصفقات الصغيرة حتى أن الملك جون الذى لا أرض له اضطر ١٢١٥ ، وكان يملك ذهباً ، أن يرهنه فى مقابل قرض من الدوانق احتاج إليه لدفع أجور أتباعه (٣) ومع ذلك كانت هناك مدفوعات شملت فى العادة مبالغ أكبر وتميزت فى الوقت ذاته بأنها وصلت بين أسواق بعيدة نسبياً سواء اشترك فيها أجانب

---

(١) مرسوم البابا أنوسنت الرابع رداعلى عريضة الكردينال ايد دى شاتورو المندوب البابوى بالأراضى المقدسة ١٢٥٣ ، ٨ فبراير ؛ رينالدى Raynaldi فى الحوليات Ann., 1253 § 52 انظر Potthast ، رقم ١٤٨٦٨ ؛ مرسوم البابا كلمنت الرابع إلى أسقف مجلون ، ١٢٦٦ ، ١٦ سبتمبر (غاليا المسيحية : Gallia Christiana ,t. VI, instr. p. 374, No. XLV). انظر جرمان فى مؤلفه المذكور فى الهامش السابق ص ٦٨٥ هامش ١ ؛ كارتييه فى مجلة النميات : E. Cartier, Revue numismatique, 1855, p. 198. ؛ خطاب لويس التاسع إلى الفونس دى بواتييه ١٢٦٧ ، ١٩ يوليو فى مجموعة الوثائق الملكية Layettes du Trésor des Chartes, t. V. No. 812. ؛ والأمر الذى أصدره الفونس دى بواتييه ونشرة مولينييه A.Molinier فى رسائل الفونس دى بواتييه الإدارية المجلد الأول رقم ٥٥٦ والحالتان الأخيرتان تتعلقان بالملارس أى بالفضة ولكن مرسوم أنوسنت الرابع يذكر النقود الذهبية (البيزنط bizanciis) والنقود الفضية أيضاً (الدراهم drachmis) .

(٢) لافوا فى فهرس النقود العربية ج ٢ المقدمة ص ٣١ ، شلومبرجيه فى نميات الشرق اللاتينى G. Schlumberger, Numismatique de l'Orient Latin, 1878, p. 140. .

(٣) أدراج الرسائل المفتوحة Rotuli litter. patentium, t. I, p. 135 & 141 وانظر عن جرمانيا الملاحظة الفاحصة التى أوردها تاسيتوس (٥) — « وهم (أى الجرمان) يفضلون الفضة على الذهب لا عن ميل خاص ، وإنما لأن القطع الفضية أسهل استعمالا من ناحية الكم بالنسبة لقوم لا يتجرون إلا فى الأشياء العادية قليلة القيمة » .

عن البلاد المسيحية الغربية أو أنها نشأت فى داخل العالم الغربى نفسه نتيجة للعلاقات بين مناطقه السياسية أو الاقتصادية المختلفة التى أدى تجزؤها الاجتماعى الذى تميز به العصر إلى تعدد أشكالها تعدداً يفوق الحصر وهنا أيضاً كان لا بد بسبب ندرة الذهب من استخدام الفضة أحياناً ولكن ذلك لم يكن إلا لانعدام وسيلة أخرى أفضل وكانت الأداة المحببة إذ ذاك هى الذهب .

ولسوء الحظ نكاد نجهل كل شىء عن محاسبات التجار حتى القرن الثالث عشر ، ومع ذلك فهناك بعض الحقائق التى لها قيمة كأعراض لها دلالتها . كانت العملة الذهبية الأخيرة المسكوكة فى الغالة الكارولينجية لا ترمى على ما يبدو إلا إلى التبادل مع البلاد الأجنبية يدل على ذلك موضع دور السك : أوزيس للبلاد العربية ، ودور شتات — وكانت إذ ذاك الميناء الكبير لدلتا الرين — للتجارة الشمالية . وقد احتفظ الفريزيون زمناً طويلا ، وكانوا آنذاك أهم المشتغلين بالنقل فى بحار الشمال وأنهاره ، بكميات ضخمة من الذهب فى صورة السكة المضروبة فى دورشتات أو فى صورة أخرى(١) وفى كولونيا فى القرن الثانى عشر كانت بعض العقارات وفقاً للعرف العام تخضع لضريبة تدفع عند امتلاكها ، وكان دفع هذه الضريبة يتم بالذهب استثناء ويتم بالوزن . إلا أن وحدة الوزن المختارة كانت هى « المنقوش » مما يرجع بنا بداهة إلى الوقت البعيد إذ ذاك والذى كانت فيه هذه القطعة النقدية كثيرة التداول فى أوربا ، وهذه العقارات التى خضعت للضريبة على هذا النحو كانت تقع على شاطىء نهر الرين فى صميم حى الأعمال التجارية وتشمل إلى جانب المساكن المخازن ومستودعات شحن السفن وتفريغها ، ولا شك أنها كانت ملكا لكبار التجار(٢) وطبيعى أنه لم يطلب إلى أفراد هذه الطبقة دفع الضريبة العقارية

---

(١) من المتفق عليه أن جزءاً كبيراً من الذهب المستعمل فى التداول كان فى أيدى الصرافين وكانوا غالباً فى الوقت نفسه يقومون بعملية السك . وقد نصت أقدم صور قانون مدينة ستراسبورج ١١٥٠ تقريباً (فى المادة ٧٧) على أن كل من يقوم بعملية السك يجب أن يدفع للأسقف نصف أوقية من الذهب ولصاحب السكة ما قيمته خمسة دوانق ذهبية (ولا ندرى إن كانت تدفع دنانير مربوطية أو بيزنطية) .

(٢) وثائق خزانة مدينة كولونيا لهونيجر R. Hoeniger, Kölner Schreinsurkunden, فى منشورات جمعية تاريخ بلاد الرين Publikationen der Gesellsch. für rheinische Gechichtskunde, I, p. 273, t. II, I. ، وكانت الأبنية المجاورة (ص ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٢٧) تدفع (لبرا) من الفلفل واستخدام المنقوش كوحدة وزن لمعدن الذهب يمكن تفسيره بالتأثر بالنظام الانجليزى إذ كانت لكولونيا علاقات تجارية قديمة وقوية مع انجلترة .

ذهباً إلا لاعتيادهم استخدامه فى صفقاتهم ، وإذا كان مبلغ علمنا بالمدفوعات التجارية قليلا فهو أكبر بكثير فيما يختص بالمدفوعات التى كانت تتم لصالح أعضاء مجتمع الأشراف كالقروض وأسعار البيع والدخول المختلفة ، وواضح أن هؤلاء الكبار كانوا فى حاجة إلى الذهب لأن مصالحهم تعدت الدائرة المحلية الضيقة . كذلك سعت البابوية ، وهى منظمة أوربية حقاً ، للحصول على الضرائب التى تؤدى لها ذهباً .

وهكذا تضافرت الأسباب المختلفة — وهى على اختلافها سواء فى أنها ملحة — على الاحتفاظ لأثمن المعدنين بوظيفة الأداة فوق الأقليمية أو ، إن شئنا ، بوظيفة الأداة الدولية المستخدمة بين الأمم دون أن يكون لكلمة أمة فى هذا المجال أى معنى ضيق . ولا يرجع ذلك فقط إلى التقليد القديم الذى تمتد أصوله إلى الأزمنة السحيقة التى نسبت فيها للنقود قوة شبه دينية والذى خلع على الذهب نوعاً من السيادة ، ولا يرجع ذلك فقط إلى أن الدوانق ، ووزنها قد خف كثيراً ، وأن الفضة ، وقيمتها فى حد ذاتها ضعيفة نسبياً ، كانت مواداً يصعب استخدامها فى المدفوعات الكبيرة والنقل لمسافات طويلة . ولكن هناك أسباباً اقتصادية ناشئة من الوسط نفسه منعت الفضة أيضاً من القيام بدور واسع المدى ، إذ أن كثرة مراكز الإنتاج وتفرقها والظروف العامة للمجتمع ، وهى ظروف لم تشجع بتاتاً قيام سوق واحدة ، قضت فى واقع الأمر على الفضة بأن تكون قيمتها متغيرة باستمرار ، وأدوات التبادل المفضلة فى التجارة الكبرى فى العصر الوسيط كانت سلعاً نادرة مصدرها محدود واستهلاكها شائع فى الوقت ذاته ، كالفلفل الذى حل زمناً طويلا محل النقود الحقيقية أو كالذهب بصفة خاصة .

وهذا الذهب المطلوب كان يتداول اما فى صورة سبائك أو تبر ، واما فى صورة النقود . وفى هذه الحالة الأخيرة كان لابد له من ختم مطبوع عليه يثق فيه التجار على اختلاف أجناسهم فى مختلف البلاد . وقد عجزت جمهرة الأمراء الصغار فى الغرب والذين كان لهم حق سك العملة ، بل وعجز الملوك أنفسهم وهم ضعاف فى الغالب ومعوزون على الدوام ، عن إعطاء مثل هذا الختم الموثوق فيه ، ولم يثق الناس إلا فى الجمهوريات الامبراطورية التى ثبتت واستقرت على نحو يدعو إلى الإعجاب . وكتب Cosmas Indicopleustès فى القرن السادس يقول : « تقوم التجارة عند الشعوب كافة باستعمال النوميسما حتى

نراها مستخدمة من أدنى الأرض إلى أقصاها »(١) — أو أنهم وثقوا فى دنانير الممالك العربية الغنية .

وإذا شاء الملوك المسيحيون فى الغرب أن يشاركوا فى أرباح هذه السكة فانه لم يكن أمامهم إلا تقليدها ، ولا شك أن العملة المقلدة لم تخدع الناس دواما ، بل أنها لم تسك بقصد الخداع ولكنها اتخذت مكانها فى السلسلة النقدية التى تعودت عليها التجارة .

وتعتمد النقود كافة على الثقة ومن ثم فهى تعتمد على العادة إلى حد كبير ، وهكذا فان تاريخ الدانق الفضى ومن بعده الجروس (القرش) يكفى لتوضيح الضرورة التى أدت إلى قيام هذه العملة المقلدة والباعث عليها . وقد جرت العادة على أن تتخذ أية دار للسك فى العصر الوسيط ، إذا شاءت أن يكون للعملة التى تصدرها تداول واسع النطاق ، نموذجاً لها من قطعة نقدية واسعة الانتشار أو على الأقل من قطعة مألوفة فى البلاد التى يرغب فى الاتجار معها . وعلى ذلك فان كف الغرب عن سكة الذهب على مثال قومى لم يكن فى الواقع نتيجة عجز الميزان التجارى ، فمهما بلغ هذا العجز الذى لا شك فيه فانه لم يبلغ حداً ترتب عليه تسرب معدن الذهب دون رجعة ، وهذا الكف عن سك الذهب يمكن تفسيره بعدة أسباب معقدة اقتصادية واجتماعية بصفة خاصة : إذ أدى ضعف المبادلات الداخلية إلى قصر الذهب ، وقيمته أكبر بكثير مما يلزم للمدفوعات العادية ، على القيام بدور الأداة الاستثنائية أو غير العادية التى يتعدى استخدامها الحدود الأقليمية ، فضلا عن أن فقر الدول المصدره وتجزؤها وسوء إدارتها لم يخلع على سكتها ما يجب أن تبثه من الثقة العامة الشاملة اللازمة لكل نقد واسع الانتشار . وكان هذا الكف عن سكة الذهب تعبيراً عن حالة من حالات الاقتصاد العالمى فى ذلك الحين يصعب تصورها الآن بعد قرون انقلب فيها التوازن بين الكفتين : ونقصد بهذه الحالة السيادة الاقتصادية التى بسطها على المجتمعات اللاتينية والجرمانية جيرانها الأغنى منها فى بيزنطة أو فى البلاد الاسلامية فى البحر المتوسط ، وهذا يشبه ما كان يحدث لو أن الأزمة النقدية فى أوربا فى وقتنا هذا وصلت إلى منتهاها وزال الدفع بالسفتجات

---

(١) وصف الأماكن (الخطط) المسيحية Topographia christiana, II, 148.
وانظر الحرب القوطيه ليروكوبيوس Procope, De Bello gothico, 416.

افتراضاً ، ولم يعد الدفع يتم من مكان إلى آخر إلا بالدولارات الحقيقية أو المزيفة .

ولنوجز أسباب الرجوع إلى سكة الذهب فى القرن الثالث عشر ونتائجه توضيحاً لوظيفة الذهب فى التداول فى العصر الوسيط ، ولكن فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة على الأقل لا بد من الاكتفاء بموجز مبسط لأن الدراسة المتعمقة لا بد أن تأخذ فى الاعتبار الطرق الجديدة فى المحاسبة والدفع التى ابتدعها التعامل التجارى بعد تحسينه : كالدفع نقداً بواسطة البنوك أو بالسفتجات وهى دراسة تتطلب بحثاً طويلا .

* * *

لا يمكن الشك فى أن الظروف الاقتصادية الجديدة التى شجعت الغرب بشكل واضح قد هيأت له وحدها سبيل الرجوع إلى سكة الذهب وهو الرجوع الذى سبقه كما رأينا وارد هام من الذهب الأجنبى .

وفى جنوة اتجهت السياسة الضريبية قصداً إلى امتصاص هذا التيار المتدفق : فتعريفة رسوم الميناء الصادرة ١١٤٢ كانت تتطلب كقاعدة عامة الدفع ساعا ، ولكنها استثناء فرضت على السفن القادمة من أسبانيا وما وراء سردينيا دفع مرابطية واحدة ، واشترطت الدفع بالبيزنطيات فى الالتزامات المفروضة على ملتزمى الجاليات فى الشرق(١) ومما له دلالته أن جنوة وفلورنسة ، وهما من كبار البلاد المصدرة ، رجعتا إلى سك الذهب قبل أن ترجع إليه البندقية بزمن كبير ، لا لأن البندقية كانت أقل ثراء ولكن لأنها كانت تشترى من الشرق أكثر مما

---

(١) تتضح الأهمية المتزايدة للذهب باعتباره أداة للتبادل وقبل العودة إلى سكه من الإجراءات المتعاقبة التى اتخذها أدواق النمسا فى ١١٠٢ حرموا على تجار راتسبون شراء معدن الفضة فى البلاد النمسوية احتفاظا به لدار السك الدوقية ولكنهم سمحوا لهم بشراء الذهب (سجل وثائق راتسبون فى الوثائق البوهيمية — Regensburger Urkundenbuch, t. I. No. 44 Monumenta Boica, t. LIII وفى عام ١٢٢١ امتد التحريم إلى الذهب والفضة على السواء ولم يعد أحد غير الدوق نفسه يستطيع الحصول عليهما (قانون مدينة فينا مادة ٢٣ من وثائق التاريخ الدستورى للمدن لكويتجر Stadtrecht de Vienne, c. 23, - - Keutger, . Urkunden zur städtischen Verfassungsgeschichte, p. 209.

كانت تبيع له ، وكانت تدفع ثمن المنتجات التى تشتريها منه ذهباً فى الغالب ، ولا تسترد الأثمان التى دفعتها فى العادة إلا فضة فى الأسواق الداخلية ، ولما اعتزمت البندقية أن تحذو حذو منافساتها اضطرت دور السك فيها أن تتمون إلى حد كبير من ألمانيا الجنوبية وكانت إذ ذاك من أكبر أسواق الذهب(١) .

وهكذا أصبح حدوث الانقلاب فى حيز الإمكان، ولكنه لم يصبح ضرورة لا بد منها إلا نتيجة لظروف من نوع آخر — فالمبادلات الداخلية أخذت تتسع وتزداد بصفة مستمرة ولم تجد فى الدانق بالطبع ، وكان منذ بدايته ضعيفاً فى نسبة المعدن الثمين واستمر انخفاض قيمته، إلا أداة ناقصة جداً، وفى أول الأمر اتجه البحث عن العلاج إلى الفضة نفسها فاستخدمت فى الدوانق المعروفة وفضلا عن ذلك فى سك قطع أثقل منها حددت قيمتها باثنى عشر دانقاً وهى المعروفة بالصلدى ومن أمثلتها : الماتابان البندقى الذى سك ١٢٠٣ ، وصلدى فيرونا فى الوقت نفسه تقريباً ، والصلدى الفلورنسى قبل ١٢٣٧ بقليل ، والجروس (القرش) التورى الذى سك فى عهد لويس التاسع ١٢٦٦ ، وصلدى ميلانو ، وجروس النسر التيرولى فى منتصف القرن تقريباً ،وصلدى مونبلييه فى ١٢٧٣ ، وجروشن براج ١٢٩٦ — وقد اقتصرنا على أشهر الأمثلة وأقدمها ، وعلى ذلك فان هذا التغير الكبير الذى طرأ على النظام النقدى الفضى سبق العودة إلى ضرب الذهب ولا يمكن فصله عنها لأن الحاجة إلى وسيلة صالحة للمدفوعات الكبيرة والتى سدتها الفضة سداً مبدئياً ثبت نقصه دون شك — هذه الحاجة نفسها أدت بالطبع إلى التفكير فى الإكثار من القطع التى يمكن أن تكتسب قيمة أكبر مع احتفاظها بنفس الوزن إذا سكت من معدن أكثر نفاسة .

وقد بدا بعض الوقت أن النقود المستوردة التى ازداد عددها تكفى لهذا الغرض ولذلك كان الأمر الحاسم فى هذا الشأن هو أن هذه النقود ثبت عجزها

---

(١) سجل وثائق ريجنسبورج (راتسبون) Regensburger Urkundenbuch, t. I, (1324): No. 445 ؛تجارة الذهب لمينهاود الثانى كونت التيرول وأبنائه للوشين فون ابنجرويت Luschin von Ebengreuth, Goldgeschäfte فى منشـورات متحف فرديناند Meinhards II, Grafen von Tirol, und seiner Söhne-Veröffentlichungen des Museums Ferdinandeum, 1928, p. 449. ويلاحظ دور كونتات التيرول إذ تا-روا فى الذهب على نطاق واسع فكانوا يشترونه من ألمانيا ثم يبيعونه فى ايطاليا .

فيما بعد . وحدث فى ذلك الحين تغير بعيد الأثر فى الخريطتين السياسية والتجارية للبحر المتوسط ، فخرج معظم أسبانيا من أيدى المسلمين ولم يكن للأمارات الإسلامية التى بقيت بها عظمة اقتصادية . وقد رأينا كيف أنه بعد أن كفت مرسيه عن ضرب الذهب منذ القرن الثانى عشر قامت قشتاله من بعدها بضربه . أما عن الامبراطورية البيزنطية فان غلبتها فى ميدان التجارة قد اعتراها الوهن منذ عهد آل كومنين العظام وأصابتها الاضطرابات الداخلية ثم الحملة الصليبية عليها ١٢٠٤ بجرح مميت ، وأدى تدهور الدولة والفقر العام فيها إلى المساوىء النقدية المعتادة ، ففقدت الهبربره ميزة الثبات فى النسبة المعدنية وأسرع إليها الضعف بصفة عامة ، وتاريخ هذا التدهور قد تناوله المؤرخون كثيراً وأحسنوا تناوله بما لا يجدى معه إعادة القول فيه ، وسأكتفى بايراد شهادة واحدة لم يشر إليها أحد إلا فيما ندر وذلك على الرغم من دلالتها البينة . طلب الفونس دى بواتييه ١٢٥٠ وكان إذ ذاك فى البلاد المقدسة أن ترسل إليه من فرنسا نقود ذهبية فاشتراها وكيله بالوزن ودفع ثمنها بالنقود الفضية اختلف ثمنها دون شك حسب نوع العملة المشتراه وحسب نسبة المعدن النقى فيها وكان أغلاها « الأنفوس » القشتالى الذى خلف المرابطية فى البلاد نفسها التى انتشرت فيها ، يليها الأوغسطاليه وأرخصها جميعاً البيزنطيات(١) ، وسبب هذا الضعف فى أداة التبادل المعتادة ضيقاً شديداً لتجارة الشرق الأدنى ، وعالجت المراكز التجارية الايطالية الكبيرة هذا النقص بأن أوجدت بنفسها الأداة اللازمة وكان طبيعياً أن تكون هذه الأداة برسمها الخاص بها : ولم تتكبد عناء تقليد عملة فقدت مكانتها ؟ وفى القرن الرابع عشر جاء اليوم الذى كانت الهبربرة لا تقبل فيه إلا بما تساويه من الدوقات ، وهذه تفصيلات صغيرة من تفصيلات المحاسبة التجارية فى ظاهر الأمر ولكنها فى الواقع أعراض واضحة لانقلاب التوازن الاقتصادى العالمى .

وفضلا عن ذلك فاننا لا ندهش إذا سارعت الدول أو الإمارات فيما وراء الألب إلى احتذاء المثل الذى ضربته إيطاليا أو إذا حاولت على الأقل احتذاءه .

---

(١) كارتييه فى مجلة النميات E. Cartier, Revue Numismatique, 1847, p. 120 وكان مما أرسل أيضا مارك من الذهب من مونفران ، انظر ما سبق . ويبدو أن المؤلف الوحيد الذى ذكر هذا النص عند الكلام عن الهبربره هو كاساريتو فى النقود الجنويه . Casaretto, La Moneta genovese, p. 136.

وكان من طبيعة مثل هذا التنظيم أن ينتشر سريعاً : وذلك لأن ضرب الذهب يخدم مصالح السلطات التى تقوم بالسك ويعلى هيبتها ، وكذلك بسبب الحاجات التجارية التى أدت بصفة خاصة وإلى حد كبير إلى القرارات التى اتخذتها انجلترة ١٣٤٣ (١) فالتجار الذين كانوا يضطرون إلى أن يدفعوا أثمان الصفقات المعقودة فى الخارج ذهباً وجدوا ، إذا لم يكن لديهم إلا عملة فضية ، أنهم يتحملون خسارة كبيرة فى عملية استبدال العملة ، وهى خسارة تقع بدورها على عاتق المستهلكين . وفى الحق إنه لا يمكن تفسير هذا الاعتبار الأخير إلا بأن العملة الذهبية مهما كان مصدرها ، وعلى خلاف العملة الفضية ، كانت تتداول فى مختلف أنحاء العالم بصفة دائمة تقريباً ، وبعبارة أخرى فان الذهب احتفظ بدوره أداة للمبادلات الدولية : وسيتضح لنا هذا بعد قليل .

* * *

ولكن العودة إلى سك الذهب صادفت عقبات كثيرة لم تكن كلها متوقعة ، يدل على ذلك الفشل الذى منيت به التجارب الأولى فى فرنسا وفى انجلترة خاصة ، ويدل على ذلك أيضاً رد الفعل الذى ظهر فى ألمانيا على الأقل منذ القرن الرابع عشر ضد النظام الجديد : إذ انفقت مدن أو إمارات كثيرة على تجريد الذهب من قيمته فى الوفاء بالالتزامات(٢) فمم نشأت هذه الصعاب ؟(٣) .

---

(١) أدراج البرلمانات Rotuli parlamentiorum, t. II, p. 137, c. 14 ولم يكن العلاج المقترح نقودا ذهبية محلية فقط ولكن نقودا ذهبية مشتركة بين انجلترة وفلاندر .

(٢) قاعدة الذهب فى الامبراطورية الألمانية فى العصر الوسيط لاينا ماسترنج فى مجلة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى Inama-Sternegg, Die Goldwährung des deutschen Reichs während des Mittelalters-Zeitschrift für Social- und Wirtschaftsgeschichte, t. 111, 1894, p. 55. ؛ اتحاد الوند النقدى ليس W. Jesse, Das wendische Münzverein, 1928 فى مصادر ونماذج تاريخ الهانسا Quellen und Darstellungen zur hansichen Geschichte, N.F., VI), p. 115 .

(٣) يحسن أن ندخل فى حسابنا وفى بداية الأمر على الأقل بعض أسباب النفور من الذهب والتى لا تكفى الروتينية العادية لتفسيرها ، فحين أعد هنرى الثالث ملك انجلترة مشروعه لطرح عملة ذهبية فى التداول استشار فيه أعيان البورجوازية فى لندن فابانوا له أن هذا الاصلاح =

لا جدال فى أن النجاح كان فى كل حالة يتوقف قبل كل شىء على الظروف الاقتصادية . فماذا يحدث لو اختل الميزان التجارى؟ كان الذهب يتسرب من البلاد، ويصعب أن نصدق أن انجلتره بالرغم من أنها كانت من أكبر البلاد التى تصدر الصوف اضطرت لمثل هذا السبب أى لاختلال ميزانها التجارى أن تتخلى عن محاولتها الأولى . ولكن كان يتفق، حتى إذا كانت المبادلات الخارجية فى صالح البلاد تقريباً ، أن تندر المبادلات الداخلية وتقل قيمة كل منها إلى حد كبير ، وفى هذه الحالة تعجز القطع الذهبية الجديدة ، وهى مصنوعة لتأدية المدفوعات الكبيرة ، عن تأدية الخدمات التى كان يتوقع منها تأديتها وتصبح مهددة بعدم التداول : وهذا هو دون شك أكبر أسباب فشل المحاولة الانجليزية نه سبق أن تعرضت النقود الفضية القوية فى أول أمرها فى انجلتره لمصير يماثل مصير العملة الذهبية فيها ، فالعملة الفضية الأولى المعروفة باسم **Groat** والتى ضربت بعد فلورين هنرى الثالث بقليل فى عهد خلفه ادوارد الأول لم تستطع البقاء ولم تعد انجلتره إلى المحاولة الموفقة إلا سنة ١٣٥١ أى بعد مضى سبع سنين على انتصار الذهب نهائياً فى هذه المرة .

إلا أنه مهما اختلفت الحالة الاقتصادية الاقليمية فان المخزون المعدنى فى كافة البلاد الأوربية ثبت عجزه عن تلبية الطلب المتزايد ، ونتج عن ذلك

لا داعى له . وقد أورد لنا أحدهم وهو فتز تدمار Fitz Thedmar من كبار موظفى المدينة الأسباب التى شرحوها للملك وذلك فى كتابه « تواريخ عمد لندن ونواب الكونت فيها » الذى وضعه بعد ذلك بسنوات قلائل Chronica maiorum et vicecomitum Londoniavum (انظر كتاب القوانين القديمة طبعة ستابلتون — جمعية كمدن De antiquis legibus liber, (ed. Stapleton, Camden Society, 1846, p. 29, 30. أما الأسباب المذكورة فهى غريبة حقاً ، إذ رأى زعماء البورجوازية أن العملة الذهبية ستؤدى إلى مصاعب خطيرة بالنسبة للفقراء أولا « وكثير منهم تقل قيمة ما يملكونه من المنقولات عن قطعة ذهبية » وإلى خفض ثمن معدن الذهب ثانياً . وعلى حد قول فتز — تدمار فانه بعد أن أغفل الملك نصيحة البووجوازية حدث الانخفاض فعلا فى أسعار الذهب إلا أننا لسنا فى حاجة إلى القول بأن النتيجة فى مجموعها (مع مراعاة الاختلافات المحلية وهى ممكنة دائما) حيثما عادت سكة الذهب كانت على النقيض تماما ، إذ أن ازدياد الطلب من جانب دور السك رفع الأسعار ولكن من المحتمل أنه ساعد أيضا على تنظيم السعر ، ولعل هذا هو ما كانت تخشاه البورجوازية الغنية التى ترتبط مصالحها بالمضاربة على الذهب .

ارتفاع محظوظ فى أسعار الذهب الخام(١) ولكن حركة ارتفاع الأسعار توقفت فعلا منذ ١٣٤٢ تقريباً ، ولأسباب لا تزال يكتنفها الغموض ارتفع سعر الفضة إذ ذاك فى الأسواق الشرقية ارتفاعاً محسوساً ، فاستطاع أهل الغرب أن يشتروا الذهب منها بأسعار أرخص من أسعاره السابقة(٢) وظلت النسبة بين سعر المعدنين فى صالح الذهب بعد العودة إلى ضربه أكثر مما كانت قبل العودة إلى الضرب ، وأثار تموين دور الضرب بالذهب طيلة القرنين الأخيرين من العصر الوسيط مشكلة مستمرة تقلق البال — إن تاريخ تجارة المعادن الثمينة ، وشأنه فى ذلك شأن كثير من فصول التاريخ النقدى ، لا يزال لسوء الحظ صفحة بيضاء لانعدام البحاث الموجهين على أساس منهج موضوع أكثر من انعدام الوثائق. وفى القرن الرابع عشر كان يعقد سوق هام فى بروج تتدفق عليه بحراً كثير من السلع الأجنبية ، وحصلت منه لوبك فى ١٣٤١ على ما لزمها لتموين سكتها الجديدة(٣).

---

(١) انظر بصفة خاصة عن أسعار المعادن بعد العودة إلى السكة : « قاعدة الذهب والحسابات النقدية التجارية فى العصر الوسيط لناجل فى مجلة النميات » : A. Nagel, Die Goldwährung und die handelsmässige Geldrcehnung im Mittelalter-Numismatische Zeitschrift, t. XXVI, 1894, p. 79 ؛ « القيمة النسبية بين المعادن الثمينة فى ألمانيا فى العصر الوسيط » لفون ابنجرويت فى المؤتمر الدولى للنميات المنعقد ببروكسل ١٨٩١ : E. Luschin von Ebengreuth, Das werthverhältniss zwischen den Edelmetallen in Deutschland während des Mittelalters — Congrès international de Numismatique organisé... à Bruxelles, 1891, p. 471. ؛ « تجارة الذهب فى عهد منيهارد الثانى » ص ٤٤ ، وانظر أيضاً المناقشة بين بعض المشتغلين بالنميات فى سنوية الجمعية الفرنسية للنميات : Annuaire Soc. Franc. Numismat., 1890-1891. وارتفاع أسعار المعدن أثر بالطبع على أسعار النقود ، ومما له دلالته أنه قبيل التوقف عن الضرب الأول فى انجلترة ارتفعت قيمة القطع الذهبية من ٢٠ دانقا فضيا إلى ٢٤ . وهذا الاتجاه نفسه ، وإن اكتنفه بعض الغموض بسبب المضاربات النقدية التى قامت بها الملكية ، واضح إلى حد كاف ويمكن ملاحظته فى فرنسا فى عهد لويس التاسع وفيلب الثالث وفيليب الرابع .

(٢) المشاكل النقدية والمصرفية فى البندقية فى القرن الرابع عشر لتشيسى فى الأرشيف البندقى الترنتى : R. Cessi, Problemi monetari e bancari veneziani del secolo XIV — Archivio Veneto — Tridentino, t. IX, 1926, p. 241. ؛ فيلانى : Villani, XII, 53.

(٣) مجلة جمعية تاريخ لوبك : Zeitschrift des Vereins für Lübeckische Geschichte, t. I, 1855, p. 52. ؛ الاتحاد النقدى الوندى ليس : W. Jesse, Der Wendische Münzverein, p. 78 & 161. ، وفى ١٣٩٩ — ١٤٠٠ أرسل الذهب من=

ومن ناحية أخرى وردت كميات ضخمة من الذهب من المجر ومن آسيا دون شك ودخلت بطريق ألمانيا الجنوبية وراتسبون بصفة خاصة ومونت البندقية كما مونت أحياناً اوجزبورج ونورمبرج ودار الضرب النشطة فى مدينة تورنيه(١) ولم يحاول الغرب اصطياد موارد الشرق وحدها إذ كان السودان وغينيا قبل أمريكا بزمن طويل بلاد الذهب أو« الدورادو » المغامرين التجار ، ومنذ بداية القرن الرابع عشر اشترك الجنويون مع رجال القوافل من الطوارق « الملثمين » وقاموا برحلات خاطفة إلى واحات الصحراء الكبرى واشتروا منها الرقائق الذهبية الثمينة التى كانت ترد من الجنوب . فرحلوا فى البداية إلى واحة تافيلالت التى كانت أهم بلادها المحصنة وهى سجلماسة « تضرب النقود من أصفى ذهب فى العالم » . ثم وصلوا عام ١٤٤٧ إلى توات والتقوا بالتجار الأحباش ولم يلبث البرتغال بعد ذلك بقليل أن وصلوا بحراً إلى الأسواق الساحلية . وفى ١٤٧٩ أعقبهم فى الوصول إليها أحد أهالى مدينة تورنيه ، وفى سيراليون استبدل ببضاعته رقيقاً كان من الممكن أن يبيعه بدوره فى المينا بالذهب لو أن البرتغال ، وهم حريصون جد الحرص على احتكارهم ، لم يقبضوا عليه لسوء الحظ ويستولوا على أمواله ، وشجعت مثل هذه التجارة المليئة بالمفاجآت على المضاربة ، ولم يكن من قبيل الصدفة أن آل شنتوريونى نجنوة الذين تخصصوا فى المضاربة حاولوا ١٤٤٥ أن يؤسسوا فى مسقط رأسهم نظاماً حقيقياً للمعدن الواحد يقوم على الذهب(٢).

=الأراضى المنخفضة إلى هامبورج . « الباوند الهامبورجى وسجل الأعمال الجمركية لنرنهيم » فى منشورات من الوثائق الرسمية لمدينة هامبورج الهانسية الحرة . H. Nirnnheim, Das hamburgische Pfund- und Werkzollbuch. 1930. — Veröffentlichungen .aus dem Staatsarchiv der Freien und Hansestadt Hamburg, t. II, p. LVII.

(١) فضلا عن النصوص المذكورة سابقاً ص ٣٥ هامش ١ انظر فى سجل وثائق راتسبون ج ١ رقم ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦٦ ورقم ٥٣٩ (لمدينة تورنيه) ، وانظر كذلك « تجار ألمانيا العليا فى أقدم سجلات الفرز التيرولية » لباستيان فى سلسلة المؤلفات لتاريخ البلاد البافاريه . E.Bastian, Oberdeutsche Kaufleute in den älteren Tiroler Raibücherns, 1931— Schriftenreihe zur bagyerischen Landesgeschichte, 10, p. 121 & 124, Nos.2,4&5

(٢) انظر عن ذلك كله الكتاب الدسم للارونسيير عن كشف أفريقية فى العصر الوسيط المنشور فى أبحاث الجمعية الجغرافية الملكية المصرية . Ch. de la Roncière, La découverte =

وكان ورود الذهب غير منتظم فزاد هذا فى خطر العيب الكامن فى النظام ذاته . وقد ورد فى تقرير من عهد فيليب الجميل(١) . إنه بالنظر إلى أن قيمة الذهب لم تكن متناسبة مع الفضة فان مملكة فرنسا قد نهبها «المتحايلون والمفسدون» وقد أصبح معلوماً ما تعانيه كافة نظم المعدنين من التناقض الداخلى ، ذلك أن نظام المعدنين يفرض حتما لفترات طويلة جداً على الأقل نسبة ثابتة على القيم النقدية للمعدنين ، ولا تتمشى أسعارهما التجارية بالضرورة فى اتجاه واحد ، وهى لا تتغير معاً فى وقت واحد حتى إذا اشتركت حركتهما فى نفس الاتجاه الواحد ، وقد ظهرت الصعاب التى تعترض مثل هذا « التوافق » منذ البداية : يشهد بذلك مثلا تخبط الحكومة الانجليزية حين عادت إلى سكة الذهب فى ١٣٤٤ . وكانت هذه الصعاب فى العصر الوسيط شديدة الخطورة بصفة خاصة : إذ كانت الظروف الاقتصادية تتعارض مع قيام الأسعار الثابتة فى أسواق واسعة نسبياً . وكان الحكام يدفعون مرتبات معظم الموظفين والجند خاصة بالفضة فدفعتهم مصالحهم هذه الى المبالغة فى رفع قيمة الفضة رفعاً كبيراً بالنسبة للذهب كما عترف بذلك ملك صقلية(٢) ببساطة فى ١٣٠١ ، وهاتان الوسيلتان للدفع كان فى النهاية يجب التنسيق بينهما ، ولكنها كانتا فى الواقع من طبقتين مختلفتين فى البناء الاقتصادى.

أما الذهب ، نقداً كان أو سبائك ، فانه بقى بالفعل على ما كان عليه دواما منذ بداية العصر الوسيط : أداة مألوفة فى التجارة الكبيرة بصفة خاصة ، وأداة

---

de l'Afrique au moyen-âge, 3 vols., Le Caire, 1925-1927 — Mém. de la = والمالية الجنوية لسفكنج، Soc. Royale de Géographie d'Egypte, t. V, VI & XIII. والرحلة لأوستاش H. Sievking, Genueser Finanzwesen, t. II, 1899, p. 92. دلافوس طبعة فوشيه – دلبوسك فى المجلة الأسبانية . Eustache de la Fosse, Voyage, éd. Fouché — Delbose — Revue Hispanique, 1897 .

(١) التغيرات النقدية فى عهد فيليب الجميل لبوريلى دى سير فى صحيفة النميات . Borelli de Serres, Les variations monétaires sous Philippe le Bel — Gazette Numismatique, 1901, p. 377, No. 3.

(٢) نسبة الذهب إلى الفضة فى صقلية ١٢٧٨ – ١٣٠٢ لبلانكار فى أبحاث أكاديمية العلوم بمرسيليا . L. Blancard, Du rapport de l'or à l'argent en Sicile de 1278 à 1302 — Mém. Acad. Sciences, Marseille, t. XXIX, 1888-1892.

تداول تصلح للانتقال من سوق إلى آخر . ولايجب أن نزلق إلى القول بأن ذلك كان يشبه ما يحدث فى أيامنا هـذه لأن هوة سحيقة تفصل بين اقتصاد العصر الوسيط والاقتصاد فى عصرنا ، بل أن فكرة « السوق » نفسها انطبقت فى كل من العصرين الوسيط والحديث على أوضاع مكانية وإنسانية تختلف فيما بينها اختلافاً شديداً ، واختلفت كذلك وسائل التبادل اختلافاً شديداً فى العصرين حتى أن أوجه الشبه والموازنة بينهما إذا لم تذكر مع التصحيحات اللازمة فانها تقع من الروح التاريخية موقع الغرابة . على أننا نميل إلى القول بأنه على الرغم من هذه المتناقضات ، وعلى الرغم من تخلل فترات استخدم فيها الذهب للتداول الداخلى على نطاق واسع فان التقليد الذى جرى على استخدام الذهب مسكوكا أو غير مسكوك على هذا النحو قد استمر إلى أيامنا . وحين رجع العصر الوسيط إلى سكة الذهب قامت مشكلة وهى : هل تصلح النقود الذهبية الجديدة للوفاء بالالتزامات كالنقود الفضية ؟ وفى الحق أن هذه المشكلة غالباً ما أغفل أمرها ، ولكن حين تقرر حلها حلا سافراً كان هذا الحل السافر فى غير مصلحة الذهب ، فتقرر ألا يقبل الذهب إلا بالتراضى أو بناء على نص صريح فى العقود ، وإذن كان نظام المعدنين « يعرج » على حد قول الاقتصاديين فى العصر الحديث الذين مالوا إلى هذا التشبيه ، ولكنه لم يكن يتوكأ فى عرجه على الذهب كما كان الحال فى القرن التاسع عشر وانما كان يتوكأ على الفضة عكازاً رئيسياً(١) .

وقد زاد القانون الانجليزى الصادر ١٣٤٤ الأمر إيضاحاً ، إذ قرر من حيث المبدأ أن النقود الذهبية لا يجوز فرضها مع استثناء واحد : إن قدرتها على الوفاء بالالتزامات مطلقة ولا يجوز رفضها(٢) إذا كان التعامل بين تاجر وتاجر ، وليس هناك ما هو خير من هذا الاعتراف بأن لها صفة النقود الطبقية أى الخاصة بطبقة اجتماعية معينة .

أما عن دورها الدولى فانه يتضح بحقائق كثيرة لها دلالتها ويمكن الاختيار

---

(١) انظر عن انجلترة فى ١٢٥٧ تواريخ العمد ص ٣٠ : Chronaca maiorum, p. 30. والنصوص الألمانية الأخرى التى لخصها اينما – سترنج فى قاعدة الذهب Inama-Sternegg . Die Goldwährung

(٢) ادراج البرلمانات . Rotuli parlamentiorum, t. II, p. 138, c. 14.

من بينها . وصف فلانى ميزانية المصروفات بفلونسة لسنوات ١٣٣٦—١٣٣٨ . كانت كل المرتبات والأجور العامة حتى أجور البوشتات وضابط الشعب تدفع بالعملة الفضية وحدها . ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا مخصصات حراس القلاع — وكانوا دون شك من الكوندوتييرى أو قواد المرتزقة أى أنهم كانوا من الأجانب — ومخصصات السفراء . ومن أمثلة ذلك أيضاً أن رهبان أحد الأديرة فى بافاريا وهو دير الدرسباخ ١٢٩٤ أرادوا أن يدبروا نفقات إقامة رئيسهم بباريس فاشتروا سبائك ذهبية بعملة فضية وأرسلوا إليه السبائك(١)؛ وهكذا كانت النقود الذهبية بعيدة عن التأثر بالعراقيل القومية التى تفصل بين البلاد بعضها إلى حد أنه أصبح لهذه النقود سعر خاص بها تحدده الظروف العامة للاقتصاد الأوربى ، وهذا السعر التجارى للنقود الذهبية كان يختلف عن سعرها الرسمى كما انه كان أعلى منه بالنظر إلى المبالغة فى التقدير الرسمى لقيمة النقود الفضية ، ولذلك كان السعر التجارى للنقود الذهبية موضع الاعتراض دون جدوى فى مراسيم الحكام واتخذت النقود الذهبية قاعدة أو أساساً لمدفوعات التجار ولا سيما عند الدفع بالأجل حتى ولو كان الدفع يجب أن يتم حتما وبالطبع بالفضة : ومن الأدلة الكثيرة على ذلك سجلات بونيس واخوته فى القرن الرابع عشر . وكانت أقوى النقود الذهبية بصفة خاصة كالفلورين أو الجولدن الرينى فى ألمانيا هى التى تقوم بالطبع عبر البلاد بدور المنظم لقيم التبادل(٢).

ولكن ليس بين مختلف الأوضاع الاقتصادية حاجز مانع وتلك صعوبة أخرى . ولم تنج أسعار النقود الذهبية من التعديل وتلك آفة النظام النقدى الوسيط إلا أن المسحة الدولية نفسها التى اكتسبتها النقود الذهبية حافظت عليها ، فهى فى العادة لم تتأثر كثيراً بالتعديل كما تأثرت النقود الفضية ، وهكذا كان السعر الرسمى إذا أصبح سعراً مصطنعاً جداً فان السعر التجارى كان يوقفه ، ونتج من ذلك أن عادة النص على الدفع ذهباً أو على الأقل عادة اخضاع الدفع

---

(١) Villani, XI, 93 ؛ قاعدة الذهب لاينامـا — سترنج ص ١٤ هامش ١٧ .

(٢) انظر تقرير بونابريز (Pepe Bonaprise) فى عام ١٣٢٣ تقريباً وقد ذكره دى فايلى فى بحثه عن تغيرات الليره التوريه المنشور فى أبحاث أكاديمية النقوش .
N. de Wailly, Mémoire sur les variations de la livre tournois — Mémoires de l'Acad. des Inscriptions, t. XXI, p. 213.

مهما كان نوعه لقاعدة الذهب انتقلت فى أوقات الأزمات من أوساط التجار إلى طبقات الملاك فى مجموعها : تماماً كما شاهدنا فى أيامنا فى أوقات التضخم مع فارق وهو أن النقود التى كانوا يتجنبونها لم تكن نقوداً ورقية ولكنها كانت نقوداً معدنية أيضاً وهى النقود الفضية التى كانت فى الحقيقة تتغير نسبة المعدن فيها غالباً وكانت قبل كل شىء يبالغ فى تقدير قيمتها. وزعمت الدول التى اهتمت بحماية أداة التبادل الداخلى أنها حظرت مثل هذه الاجراءات(١) ولكنها لم تنجح فى ذلك وهنا أيضاً كانت الأحداث ومسرحها أمراً مألوفاً .

* * *

هكذا بدت الخطوط العريضة للأحداث التى مر بها استخدام الذهب فى المبادلات فى العصر الوسيط على قدر مانستطيع رسمها فى الوقت الحالى على الأقل . وإنى أرجو أن يعاون ما جاء فى هذه الصورة من أشياء لا نستطيع الجزم بصحتها بل والأخطاء التى يحتمل أنها لم تسلم منها على الاهتمام بالثغرات الموجودة فى توجيهات أبحاثنا ، فالتاريخ الاقتصادى لنقود العصر الوسيط أو بعبارة أصدق تاريخها الإنسانى لم يكتب بعد . ويحتمل أنه كان من الضرورى أن تسبقه دراسات أثرية نميه ، ولا جدال فى أن كتابة هذا التاريخ لا بد أن تتفق مع أبحاث من هذا النوع تتابع بجلد كبير ، ولكن الوقت قد حان لمواجهة هذا التاريخ وجهاً لوجه ، وكل من يحاول اليوم تخطيط بعض مظاهره مضطر أن يفعل ذلك بضرب الأمثلة ، ومن المهم أن يستبدل بهذه العينات أبحاث منظمة تعتمد على الأرقام ، وأبحاث عن المدفوعات قبل أى شىء آخر ، ولا يمكن لهذا التاريخ الاقتصادى أن يبلغ غرضه إلا إذا أصبح فى الوقت نفسه تاريخاً اجتماعياً : وأقصد بذلك أنه

---

(١) أمر دوق بريتانى جان الخامس (١٤٢٥ ، ١٢ فبراير) فى « أقدم العرف فى بريتانى لبلانيول » : M. Planiol, La très Ancienne Coutume de Bretagne, 1896, p. 385 وانظر الأمرين الصادرين فى أول فبراير ١٣٨٥ ، ١٥ مايو ١٣٨٦ فى المصدر السابق ؛ النقود والصرف فى برجندية فى عهد أدواق فالوا للبيفر L. Lièvre, La monnaie et le change en Bourgogne sous les ducs Valois, 1929, p. 80 & 108.

لا يبلغ غرضه إلا إذا وعى أن أى وسط انسانى يتألف من جماعات مختلفة تحيا أنواعاً من الحياة متعارضة تعبر عن نفسها أو عن تعارضها بتباين عاداتها النقدية فما هى قيمة إحصاء عن الشيكات الآن يغفل أن يبين بدقة العمليات السابقة التى تنتهى إليها هذه الوسيلة للدفع ، والطبقات الاجتماعية التى تستخدمها ؟ كذلك الحال فى العصر الوسيط بالنسبة للذهب والفضة والنقود والسبائك أو الدفع عيناً .

مارك بلوك

obeikan.com

التوجيه إلى المصادر

إن وضع قائمة تامة بمراجع التاريخ النقدى للذهب فى العصر الوسيط هو بمثابة وضع قائمة أو نحوها بالمصادر الخاصة بالنقود فى العصر الوسيط ، ولا شك أن هذا العمل له فائدته — ولا سيما إذا كان بهذه القائمة تقدير للمصادر ونقد لها — وليس هناك أسباب تدعونا إلى الاعتقاد باستحالته ، ولست فى حاجة إلى الاعتذار عن عدم القيام به فى هذه الدراسة ، فقد ذكرت فيما سبق وفى الهوامش بعض المراجع الخاصة بالنقاط التفصيلية ، وسأقتصر هنا على ذكر أهم المؤلفات العامة التى يمكن أن توجه المبتدئين بما ورد فيها من قوائم المصادر ، وسألحق بها بعض الدراسات الخاصة بمشكلة الذهب .

* * *

إن أنفع الكتب الموثوق بها — على الرغم من أن المؤرخ يرى أن اهتمام أصحاب المجموعات النقدية شغل فيه مكاناً أكبر مما يلزم — هو دون شك مؤلف A. Luschin von Ebengreu th النميات العامة وتاريخ النقود فى العصر الوسيط والعصر الحديث Allgemeine Münzkunde und Geldgeschichte des Mittelalters und Neueren Zeit, 2e éd., 1926. وهو من أجزاء المؤلف المشهور فى تاريخ العصرين الوسيط والحديث الذى أشرف عليه بيلوف ومينكه : Handbuch der mittelalterichen und neueren Geschichte, hgg. von G.V. Below und F. Meinecke. ولسوء الحظ أن صنوه الذى ألفه فريدنبورج بعنوان النميات وتاريخ النقود فى الدول الخاصة وظهر سنة ١٩٢٦ أقل منه جودة بكثير : F. Friedenburg, Münzkunde und Geldgeschichte der Einzelstaaten, 1926 أما أبحاث A. Soetbeer إضافات إلى تاريخ النقود والنميات » المنشورة فى « أبحاث فى التاريخ الألمانى » فهى لا تزال أساسية : Beiträge zur Geschichte des Geld — und Münzwesens — Forschungen zur deutschen Geschichte, t. I, II, IV, VI.

860, 1861, 1864, 1866, والباحثون الملمون بتفسير النصوص يجدون فى مجموعة الوثائق التى أحسن اختيارها ونشرها و . يس : W. Jesse فى ١٩٢٤ بعنوان « مصادر تاريخ النقود والنميات فى العصر الوسيط » : Quellenkunde zur Geld — und Mûnzgeschichte des Mittel-alters ما يسهل لهم النفوذ إلى صميم المشاكل الكبرى .

وعن فرنسا يمكن الرجوع إلى كتاب النميات الفرنسية لمؤلفيه بلانشيه وديدونيه : A. Blanchet & A. Dieudonné, Manuel de Numismatique Française, t. I & II, 1912-1916. وهو لم يبحث حتى الآن فى عهد آل كابت ، إلا النقود الملكية فقط .

وانظر عن انجلتره الدليل الحديث الموجز أحيانا لتشارلس أومان وعنوانه السكة الانجليزية : Ch. Oman, The Coinage of England, 1931

وعن العصر الانجلوسكسونى « النظام النقدى » لمونرو شدويك فى دراساته عن النظم الأنجلوسكسونية : H. Munro-Chadwick, The Monetary System — Studies on Ango-Saxon Institutions, 1905. وانظر ص ٥ عن النقود الذهبية بصفة خاصة .

وعن ألمانيا كتاب أريخ بورن «عصر الدينار» ١٩٢٤ فى « دراسات اقتصادية وإدارية » التى أشرف عليها شانز : Erich Born, Das Zeitalter des Denars, 1924. (Wirt - schafts — und Verwaltungs studien.., hgg. von G. von Schanz, t. LXIII. وهو محاولة للتلخيص والتوفيق يشك فيها غالباً ولكن من الخطأ اغفاله وهو لا يغنى عن الرجوع إلى مؤلف أقدم لا يهرج فى النميات الألمانية القديمة نشر فى أبحاث فى علمى الدولة والاجتماع التى أشرف عليها شمولر : Th. Eheberg, Über das älctere deutsche Münzwesen, 1879 ; (Staats-und Socialwissenschaftliche Forschungen, hgg. von E. Schmoller, II,5

وعن إيطاليا فى العصر القديم يجد الباحث معلومات كثيرة هامة جمعها مونريه دى فيلار فى مقالته « النقود فى إيطاليا فى أثناء العصر الوسيط الأول » المنشورة فى المجلة الايطالية للنميات : Ugo Monneret de Villars, La moneta in Italia durante l'alto medio-evo — Rivista Italiana di Numismatica. t. XXXII & XXXIII, 1919-1920. وهذا البحث

القيم يتعدى نطاق إيطاليا بكثير ففيه خاصة (ج ٣٢ ص ٧٨ وما بعدها) دراسة عن المنقوش أفدت منها كثيراً كما أنى أفدت كثيراً أيضاً بالنسبة للعصر التالى من المؤلف الذى لم يتم لسوء الحظ والذى وضعه كاساريتو عن نقود جنوه ونشر فى أعمال الجمعية الليجورية للتاريخ القومى: P.F. Casaretto, La moneta genovese — Atti della Soc. Ligure di Storia Patria, t. LV, 1928 وانظر عنه تقرير زميلنا A.E. Sayous فى Annales, t. II, 1930, p. 266 والمعلومات التى أوردناها عن جنوة دون ذكر مصدر خاص بها أخذت عن هذا المرجع .

وعن فلورنسة بصفة أصلية والسكة الايطالية عامة بصفة عرضية يمكن الرجوع إلى دافيدسون فى كتابه تاريخ فلورنسة : R. Davidsohn, Geschichte von Florenz (انظر خاصة عن العودة إلى ضرب الذهب ج ٢ ص ٤٤١ ؛ وعن الصلدى الفضى ج ٢ ص ٢١٣ وكذلك الأبحاث : Forschungen للمؤلف نفسه ج ٤ ص ٣١٨ ؛ وعن أول عملة بابوية ذهبية ج ٤ ، ٢ ص ٢٩٠ ولا غنى عن فهارس مجموعات النقود الكبيرة ، وهى غالباً تسبقها مقدمات مفيدة ؛ وسبق أن ذكرنا فى الهوامش كثيراً منها ، والمجلد الصغير الذى ألفه مناديبه بعنوان « المجموعة المعروضة بقاعة النمسات فى متحف الامبراطور فردريك ١٩١٩ جعل له عنوانا فرعياً موضحاً وهو « تاريخ النمسات فى الدول الأوربية والكتاب مصداق لعنوانه : Menadier. Die Schausammlung des Münzkabinetts im Kaiser — Friedrich Museum, 1919: Eine Münzgeschichte Europäischen Staaten (أنظر عن العودة إلى ضرب الذهب فى الامبراطورية بصفة خاصة ص ٢٢٥) ولا يجوز لنا أن نغفل ذكر المقدمات القديمة القيمة التى قدم بها برو فهارس النقود الميروفنجية والكارولينجية فى المكتبة الأهلية بباريس : Maurice Prou Catalogue des monnaies mérovingiennes et carolingiennes de la Bibliothèque Nationale (1892-1896). وعن ضرب العملة الفرنجية وهوموضوع شائك ولكنه لايهمنا هنا إلا بطريق غير مباشر فان المؤلفين السابقين والمؤلفات العامة التى ظهرت بعدهما حوت كل المصادر اللازمة ، ويضاف إليها البحث الحديث الذى وضعه سيجر عن التداول النقدى فى مملكة

A. Segre. La circolazione : الفرنجة ، ونشره فى المجلة التاريخية الايطالية monetaria del regno dei Franchi—Rivista Storica Italiana. 1931.

* * *

إن مؤلفات أناما — سترنج ولوشين فون اينجرويت وناجل فى مشكلة الذهب فى العصر الوسيط سبق ذكرها (ص ٢٧ رقم ٢ ، ٢٨ رقم ١) عند الكلام عن النظام النقدى فى الحقبة التى أعقبت العودة لضرب الذهب وهذه المؤلفات فى الواقع ينصب معظم ما جاء فيها على هذه الحقبة .

أما العودة إلى سك الذهب من حيث علاقتها بانحطاط النقود البيزنطية فانها كانت موضع دراسة ورأى قام بها براتيانو فى بحثه « الهبربرة البيزنطية والنقود الذهبية فى الجمهوريات الايطالية » المنشور فى مجموعة الأبحاث لتكريم ديل : G. J. Bratianu, L'hyperpère byzantin et la monnaie d'or des républiques italiennes — Mélanges Diehl, t. I, 1930 وفى هذا البحث فضلا عن ذلك عرض مفيد جداً لمصائر الهبربرة ذاتها مع ذكر المراجع .

وانظر أندرياديس فى بحثه عن النقود والقوة الشرائية للمعادن الثمينة فى الامبراطورية البيزنطية ، المنشور فى مجلة بيزنطة : A. Andréadès, De la monnaie et de la puissance d'achat dans l'Empire byzantin — Byzantion ; t. I. 1924

وعن سكة الذهب فى انجلترة يمكن الرجوع إلى مقالتين أولاهما عن « العملات الذهبية المضروبة فى آخر عهد السكسون » والثانية عن « أول العملات الذهبية فى انجلتره » : J. E. Evans, On gold coins struck in late Saxon Times; The First gold coins of England وهما منشورتان فى مجلة Numismatic Chronicle, 1879 & 1900

وعن أقدم العملات المسكوكة فى الأراضى المنخفضة انظر تورنير فى مقالته « الفلورين المضروب على مثال فلورنسى فى الأمارات البلجيكية » المنشورة فى « المجلة البلجيكية للنميات » : V. Tourneur, Le florin du type florentin dans les principautés belges — Revue belge de numismatique, 1926 .